المقتطف اليومي

(أخبـــار ـ تقـــارير ـ مقـــالات)

الثلاثاء ـ ٢٠١٩/٢/١٩م

الأخبار والتقارير

شؤون فلسطينية:

الاحتلال يزيل الأقفال الحديدية عن باب الرحمة بالمسجد الأقصى	وكالة سما	٣
تهديد فلسطيني بالتخلص من الاتفاقات رداً على اقتطاع أموال الضرائب	الشرق الأوسط	٣
معلومات جديدة عن كيفية دس السم لياسر عرفات	عربي بوست	٥

شؤون عربية:

فرنسا ترفض طلب ترامب استعادة مواطنيها الإرهابيين من سوريا فورا	الأناضول التركية	٦
وارسو.. سوتشي.. ميونيخ: ترسم مسار الشرق الأوسط في ٢٠١٩	الأنباء الكويتية	٧
هل اكتشف الخليجيون عدوهم في وارسو؟	الجزيرة نت	٨
عُقد الحديدة تتحلحل: اتفاق نهائي على إعادة الانتشار	الأخبار اللبنانية	١٠

شؤون إسرائيلية:

نتنياهو: تغيّر جوهري في سياسة دول عربية وإسلامية	القدس العربي	١٢
استطلاع: غالبية إسرائيلية تعارض ضم الضفة للحفاظ على يهودية الدولة	عرب ٤٨	١٣
استقالة غامضة.. يديعوت: قائد وحدة "سابريت ماتكال" ينسحب من الجيش الإسرائيلي	أمد للإعلام	١٤

شؤون دولية:

عريضة لمساءلة روحاني... ومحاكمة شقيقه	الحياة اللندنية	١٦
١٦ ولاية تطعن أمام القضاء بدستورية إعلان ترامب حالة الطوارئ	فرانس برس	١٧
التحالف الأميركي ـ الأوروبي يتفكك: مؤتمر ميونخ دليل إضافي	العربي الجديد	١٨

المقالات والدراسات

مواقف لها ثمن	خالد صادق	٢١
خطيئةُ مقاطعةِ حركةِ الجهاد الإسلامي	مصطفى اللداوي	٢٣
هل ستنهار السلطة؟	هاني المصري	٢٥
إسرائيل تسير نحو الدمار الذاتي عبر مسارين متوازيين !	روغل الفر	٢٨
مؤتمر وارسو.. أيهما الهدف: فلسطين أم إيران؟	باسم نعيم	٣٠
بين فشل مؤتمر وارسو ونجاح مؤتمر سوتشي	منير شفيق	٣٢
مؤتمر وارسو: دلالات المكان والأهداف والخلفيات (تقدير موقف)	المركز العربي للأبحاث	٣٤
مؤتمر وارسو من هم الأخسرون؟.. ولماذا خرجت إيران الفائز الأكبر.. ولكن؟	زكي بني ارشيد	٣٨
أربعة اجتماعات تغير ملامح العالم!	مصطفى السعيد	٤٠
العرب والتغيرات في موازين القوى الدولية	يوسف مكي	٤٢
تنافس على الفشل بين واشنطن وموسكو	محمد السعيد إدريس	٤٤
صفقة مُفاجِئة بين ترامب وإيران؟	طوني عيسى	٤٦

الاحتلال يزيل الأقفال الحديدية عن باب الرحمة بالمسجد الاقصى

وكالة سما ـ ٢٠١٩/٢/١٩

أزالت شرطة الاحتلال صباح الثلاثاء السلاسل والأقفال عن الباب الواقع على رأس الدرج المؤدي إلى مبنى باب الرحمة.

واستنفرت شرطة الاحتلال الوحدات الخاصة ونصبت الحواجز الحديدية على الطرقات المؤدية لبواب المسجد الأقصى، فيما انتشر عناصر من حرس الحدود وشرطة الاحتلال بمنطقة "باب الرحمة" داخل ساحات الحرم وحولتها لثكنة عسكرية، فيما وفرت الحراسة والحماية للمستوطنين خلال اقتحاماتهم للمسجد ودهمهم منطقة باب الرحمة في جولاتهم الاستفزازية.

وقال الشيخ واصف البكري القائم بأعمال قاضي القضاة أن شرطة الاحتلال قامت بإزالة السلاسل والأقفال عن الباب الخارجي لباب الرحمة، مشيدا بالوقف المشرفة للفلسطينيين الذين دافعوا عن باب الرحمة.

وأَضاف الشيخ البكري أن اتصالات مكثفة جرت خلال اليومين الماضيين أجرها جلالة الملك عبد الله الثاني وكافة السلطات الأردنية ووزارة الأوقاف ووزارة الخارجية والسفارة الأردنية ودائرة الأوقاف الإسلامية في القدس ومجلس الأوقاف الإٍسلامي، لحل أزمة باب الرحمة.

وأوضح الشيخ البكري أن الأوقاف الإٍسلامية ستعمل على اصلاح الباب الحديدي ووضع الأقفال.

وقال ان دفاع المقدسيين عن باب الرحمة يدل على الانتماء الحقيقي للمسجد الأقصى والدين الإٍسلامي كما يؤكد على الحس الوطني الذي يرفع الرأس به عاليا.

وأكد أن باب الرحمة جزء لا يتجزأ عن المسجد الأقصى، ولن نتكون السيادة عليه الا لدائرة الأوقاف الإسلامية التابعة للحكومة الأردنية تحت وصاية الملك عبدالله الثاني.

تهديد فلسطيني بالتخلص من الاتفاقات رداً على اقتطاع أموال الضرائب
القرار الإسرائيلي يضع مستقبل السلطة على المحك

الشرق الأوسط ـ ٢٠١٩/٢/١٩

بدأت القيادة الفلسطينية سلسلة اجتماعات طارئة تستمر عدة أيام، بهدف بلورة رد أولي على قرار إسرائيل اقتطاع نحو ١٣٨ مليون دولار، من عوائد الضرائب المستحقة للسلطة الفلسطينية.

وقال محمود العالول، نائب رئيس حركة فتح، إن اللجنة المركزية للحركة واللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير ستعقد سلسلة اجتماعات طارئة لبحث القرار الإسرائيلي وتداعياته. وأضاف: «هذا القرار لن يمر مرور الكرام. يجب أن نسرع في تنفيذ قرارات إعادة النظر بكل أشكال العلاقة مع الاحتلال».

وقررت إسرائيل اقتطاع هذا المبلغ الكبير، رداً على استمرار السلطة في دفع رواتب شهرية إلى عائلات مقاتلين فلسطينيين وأسرى في السجون الإسرائيلية، وهي خطوة تضع مستقبل السلطة على المحك، في ظل وقف الولايات المتحدة جميع الدعم المقدم للفلسطينيين.

وأقر مسؤولون فلسطينيون بأن الخطوة الإسرائيلية من شأنها تدمير السلطة الفلسطينية بالفعل، وألمحوا إلى أن انهيار السلطة أو حلها هو الأقرب، إذا كان الثمن هو إجبار السلطة على وقف رواتب الأسرى أو القبول بـ«صفقة القرن».

وقال أمين سر اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، صائب عريقات: «ليست هناك أي قوة في العالم يمكنها أن تجعل السلطة الفلسطينية تتوقف عن دفع الرواتب للأسرى وعوائل الشهداء». وأضاف: «سوف نحل السلطة قبل أن نفعل مثل هذا الشيء، إذا ذهب أحدهم إلى السجن فيجب ألا يقتلوا عائلته، على أي كوكب يعيش هؤلاء الناس؟».

وتابع: «إنهم يدمرون السلطة الفلسطينية بهذه الخطوة، أي نوع من السلطة يبقى بالضبط إذا كنا لا نستطيع دفع الأجور أو الدفع للمستشفيات والمدارس؟ ربما يريد (رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين) نتنياهو تجديد سيطرته كقوة احتلال».

وتصريحات عريقات المقرب جداً من الرئيس الفلسطيني محمود عباس، تعطي مؤشرات مهمة حول الحالة التي سيترك القرار الإسرائيلي السلطة معها؛ خصوصاً أنه جاء في وقت قطعت فيه الولايات المتحدة نحو ٨٣٠ مليون دولار مساعدات سنوية للفلسطينيين، وفي ظل تراجع الدعم المالي الأوروبي والعربي المقدم للسلطة.

ويهدد القرار الإسرائيلي قدرة السلطة على المواصلة في ظل وجود مديونية كبيرة وعجز مالي متفاقم.

وقال رامي الحمد الله، رئيس حكومة تسيير الأعمال، إن القرار الإسرائيلي يضع الاقتصاد الفلسطيني في دائرة الخطر، ويهدد قدرة السلطة على الالتزام بدفع رواتب وأجور الموظفين في مواعيدها المقررة، ويعطل دوران عجلة التنمية. وأضاف: «إنه يأتي ضمن مخطط لتدمير السلطة».

وكان المجلس الوزاري المصغر في إسرائيل، قد وافق الأحد، على اقتطاع ٥٠٢ مليون شيقل (١٣٨ مليون دولار) من العائدات الضريبية للسلطة الفلسطينية، وهو رقم يعادل ما دفعته السلطة كرواتب لعائلات أسرى ومقاتلين في عام ٢٠١٨. وسيتم تقليص المبلغ على الأرجح بشكل تدريجي على مدى ١٢ شهراً.

وهذه ليست أول مرة تجمد فيها إسرائيل أموالاً خاصة بالفلسطينيين؛ لكنها في السابق كانت مجرد عقاب على خطوات سياسية، أما هذه المرة فالأمر مرتبط بشأن لا تنوي السلطة التراجع عنه.

واتخذ المستوى السياسي الإسرائيلي القرار على الرغم من معارضة المؤسسة الأمنية، التي تخشى أن يؤدي ذلك إلى زعزعة الاستقرار في الضفة الغربية. والمخاوف الإسرائيلية نابعة من رد فلسطيني محتمل، متعلق بوقف التنسيق الأمني مع إسرائيل.

وهدد مستشار الرئيس الفلسطيني للشؤون الدينية والعلاقات الإسلامية، محمود الهباش، بأن القرار الإسرائيلي سيؤثر فعلاً على «التنسيق الأمني». وأضاف: «القرار يمس قدرة الأجهزة الأمنية والمدنية على القيام بدورها».

وتابع بأن «نتنياهو يلعب في النار، والسلطة الفلسطينية قد تلجأ لرفض كل الأموال التي تحول لها من إسرائيل». وإذا ما رفضت السلطة تسلم الأموال فعلاً، فذلك يعني فقدانها الدخل الشهري الأكبر على الإطلاق، ويقدر بأكثر من ١٥٠ مليون دولار.

وقالت مصادر فلسطينية لـ«الشرق الأوسط»، إن الاتجاه هو نحو تفعيل توصيات سابقة بالتخلص من الاتفاقات مع إسرائيل، حتى لو كلف ذلك مواجهة سياسية مفتوحة. وأضافت أن «القرارات الإسرائيلية والأميركية تهدف إلى إجبار السلطة على الركوع؛ لكننا سنختار المواجهة. سنمضي في تطبيق التوصيات المتعلقة بفك العلاقة مع إسرائيل، حتى لو أدى ذلك إلى تدمير السلطة. الانتقال إلى دولة تحت الاحتلال خيار قائم بقوة».

وجميع هذه التوجهات يفترض أن تكون «مركزية فتح» ناقشتها بالأمس على أن تكمل مناقشتها المنظمة اليوم وغداً.

ويخطط الفلسطينيون إلى التخلص من اتفاق باريس الاقتصادي أولاً، كما وضعوا خططاً مالية للتقليل من حجم التداعيات. وقال الناطق الرسمي باسم الرئاسة، نبيل أبو ردينة: «نعتبر أن هذا القرار الإسرائيلي التعسفي يمثل نسفاً من طرف واحد للاتفاقيات الموقعة، ومن بينها اتفاق باريس».

واتفاق باريس هو أحد ملاحق اتفاقية غزة – أريحا، ووقع في ١٩٩٥. وينص فيما ينص على أن تجمع إسرائيل الضرائب والرسوم الجمركية المستحقة للسلطة الفلسطينية، ثم تحولها إلى السلطة، إضافة إلى أنه يحدد غلافاً جمركياً وكوتة للسلع المسموح باستيرادها من الخارج، إلى جانب أمور أخرى.

وسعى الفلسطينيون خلال سنوات من أجل تعديل الاتفاق المضر بالمصالح الاقتصادية الفلسطينية؛ لكن إسرائيل لم تتعاطَ مع ذلك. وقالت وزارة المالية والتخطيط، إنها عملت على تحضير وتفعيل الخطط والإجراءات اللازمة للتعامل مع مثل هذا القرار، مؤكدة أن إسرائيل أطلقت بقرارها «رصاصة الرحمة» على ما تبقى من اتفاقية باريس الاقتصادية. وأضافت المالية: «آن الأوان للبدء الفعلي بالانفكاك عن اتفاقية باريس الاقتصادية، والتي يوماً بعد يوم تجعل من الاحتلال مريحاً وبالغ الربح».

معلومات جديدة عن كيفية دس السم لياسر عرفات

عربي بوست . ٢٠١٩/٢/١٩

كشف القيادي في منظمة التحرير الفلسطينية، بسام أبو شريف، وأحد مستشاري الرئيس الراحل ياسر عرفات، عن الطريقة التي تم بها دس السم الذي قتل الرئيس الفلسطيني السابق. وقال أبو شريف في حوار مع تليفزيون «A ONE TV»، إن «السم دس له في معجون الأسنان الخاص به..». وقال بسام أبو شريف في اللقاء التليفزيوني، إن السم دخل إلى جسده عن طريق لثته عند تفريش أسنانه، ومنها إلى مجرى الدم. وأضاف أنه حذر عرفات من وجود مخطط لاغتياله، قبل موته بفترة قصيرة، إلا أن أحداً لم يهتم بذلك. وبحسب أبو شريف، فإن أشخاصاً قاموا بتزييف الحقائق لياسر عرفات، باعتبار «أوسلو» طريقاً لإقامة دولة فلسطين المستقبلية،

مؤكداً أن «إسرائيل لن توافق على دولة فلسطينية مهما كانت الظروف». وقال مستشار الرئيس الفلسطيني الراحل إن صحفياً إسرائيلياً أخبره أنهم ينوون قتل (الثعلبين العجوزين)، وهما عرفات، وآرييل شارون، قائلاً إن شارون أيضاً ظهرت عليه الأعراض ذاتها. وكشف أبو شريف أن صحفياً أمريكياً زوده لاحقا بالسم الذي قتل به عرفات، والذي يحتوي على مادة «الثاليوم».

يذكر أن الرئيس الراحل ياسر عرفات ارتبط اسمه بالقضية الفلسطينية سنواتٍ عديدة، على الرغم من أنّ هذا الاسم هو الاسم الحركي له وليس الحقيقي.. أما اسمه الحقيقي، فهو محمد بن عبدالرؤوف القدوة الحسيني، من مواليد القاهرة على الأرجح عام ١٩٢٩م، وهو سادس إخوته الذين ينتمون إلى أبٍ تاجر. توفّيت والدته وهو في السنة الرابعة من عمره، ليرسله والده بعد ذلك إلى القدس؛ ليشهد أحداث الثورة الفلسطينية التي انطلقت عام ١٩٣٦م، وتشرّب منها ياسر عرفات الفكر الثوري. كُلّف أبوعمار برئاسة الدولة الفلسطينية في أبريل/نيسان عام ١٩٨٩م، لتبدأ بعدها حرب الخليج الثانية، التي كان فيها موقف ياسر عرفات مؤيّداً نوعاً ما للغزو العراقي للكويت، الأمر الذي أثّر سلباً على القضيّة الفلسطينية، والمواطنين الفلسطينيين المقيمين بالخليج. أمّا عن وفاته، فقد توفّي ياسر عرفات في الحادي عشر من شهر نوفمبر/تشرين الثاني عام ٢٠٠٤م، في مشفى باريس بعد صراع مع المرض، وسط اتهامات من قِبل الفلسطينيين لإسرائيل، بدسّ السمّ له في الطعام عن طريق عملائها، لتتعاقب فرق التحقيق من روسيا وفرنسا، وتتضارب الآراء والمقولات حول تسمّم ياسر عرفات، ولا تزال القضية مفتوحة حتى اليوم.

فرنسا ترفض طلب ترامب استعادة مواطنيها الإرهابيين من سوريا فورا

الأناضول ـ ٢٠١٩/٢/١٩

قالت وزيرة العدل الفرنسية نيكول بيلوبي، إن باريس ستواصل نهجها فيما يخص استعادة المقاتلين الفرنسيين في صفوف داعش الإرهابي، من سوريا بشكل تدريجي، وليس بصورة فورية كما يطلب الرئيس الأمريكي دونالد ترامب.

جاء ذلك ردا على تغريدة للرئيس الأميركي دونالد ترامب، طالب فيها الأوروبيين باستعادة مواطنيهم المقاتلين في صفوف "داعش"، الموجودين رهن الاحتجاز في سوريا، بصورة فورية.

وأضافت بيلوبي خلال مقابلة مع قناة "فرانس٢" أن سياسة ترحيل المقاتلين الفرنسيين من سوريا إلى بلادهم ما زالت متواصلة "من خلال التعامل مع كل حالة على حدة".

ولفتت إلى أن "هناك وضعا جيوسياسيا جديدا على الأرض بعد انسحاب الأمريكيين من سوريا"، وأكدت في الوقت نفسه، أنه لم يطرأ تغير بعد على موقف بلادها، بخصوص التعامل مع ملف المقاتلين بسوريا.

وقالت: "حتى اللحظة فرنسا لا تنصاع للتدخلات وتحافظ على سياستها".

وتشير تقارير إلى وجود نحو ١٥٠ إرهابي من داعش، يحملون الجنسية الفرنسية، في سوريا والعراق، ٥٠ منهم في قبضة تنظيم "ي ب ك" الإرهابي، المدعوم أمريكيا.

والأحد، دعا ترامب عبر تغريدة على تويتر، البلدان الأوروبية إلى استعادة ومقاضاة إرهابيي داعش ذوي الأصول الأوروبية القابعين في قبضة القوات الأمريكية، في بلدانهم بأوروبا، مهددا بإطلاق سراحهم في حال الرفض.

وأضاف ترامب "نريد أن تحاكموا ٨٠٠ مقاتل من داعش قبضنا عليهم في سوريا، وينتمون إلى بريطانيا وفرنسا وألمانيا وبقية دول حليفة في أوروبا".

وتابع "داعش على وشك الانهيار، والخيار الآخر غير المستحب هو اضطرارنا لإطلاق سراحهم".

وارسو.. سوتشي.. ميونيخ: ترسم مسار الشرق الأوسط في ٢٠١٩

الأنباء الكويتية . ٢٠١٩/٢/١٩

انعقدت في الأيام الماضية ٣ مؤتمرات دولية، منفصلة في عناوينها ومساراتها وجداول أعمالها، ولكنها في خيوطها وخلفياتها متداخلة ومتشابكة وترسم في مجموعها ومحصلتها العامة مسار الوضع في الشرق الأوسط للعام ٢٠١٩ الذي يعد عاما مفصليا وحاسما. وهذه المؤتمرات هي:

١- **مؤتمر وارسو:** صيغ ونظم من خلفية أن يشكل نقطة تحول تاريخية لقيام تحالف دولي إقليمي ضد إيران، في عداده إسرائيل ودول عربية.

وبالفعل نجح الأميركيون عبر هذا المؤتمر في تظهير هذه الحالة من التقارب الإسرائيلي - العربي ضد إيران، والرغبة المشتركة في التصدي لطموحات ومحاولات الهيمنة الإيرانية، وفي قيام تنسيق

وتعاون في مجال التهديد الأكثر إلحاحا في الشرق الأوسط وهو النظام الإيراني، بحيث لا يكون مؤتمر وارسو لمرة واحدة وإنما يؤسس لاجتماعات متتابعة، وأما الأولوية ونقطة الانطلاق في محاربة التهديد الإيراني، فإنها حددت في سورية لتقليص النفوذ الإيراني فيها وإنهاء الوجود العسكري.

ولكن مؤتمر وارسو الذي شكل منصة ضد إيران، لم يكن ناجحا في إرساء دعائم صلبة وعملية لهذا التحالف. فمن جهة افتقد التحالف وجود قوى دولية مهمة مثل روسيا والصين، ووجود دعم أوروبي واضح وقوي في ظل تمثيل خجول ومتدن الى ما دون المستوى الوزاري.

ومن جهة ثانية، أراد نتنياهو: توظيف المؤتمر في معركته الانتخابية داخل إسرائيل، عبر تسجيل نقاط ونجاحات ديبلوماسية وخارجية في وقت يسعى خصومه الى محاربته بملفات فساد وسياسات داخلية فاشلة.

أما الأميركيون، فإنهم أخذوا مؤتمر وارسو في اتجاه آخر هو التسويق لـ «صفقة القرن»، وتحديدا تسويق أفكار جاريد كونشير صهر الرئيس دونالد ترامب ومستشاره للشرق الأوسط، في وقت لا يظهر العرب حماسة للانخراط في هذه الصفقة بسبب الرفض الفلسطيني، وبسبب البرودة الأوروبية حيالها، وأيضا بسبب السياسة والتصريحات

الأميركية الباعثة على الإحباط، مثل قرار الانسحاب من سورية، أو الإعلان أن واشنطن لن تشن حربا على إيران.

٢- **مؤتمر سوتشي:** احتضن إيران في وقت كانت تجري محاولة عزلها دوليا في وارسو، وفي وقت رأت موسكو في مؤتمر وارسو مشروعا أميركيا لإقامة ائتلاف جديد من بلدان أوروبية (شرق ووسط) وشرق أوسطية تحت قيادة أميركية لتطويق طموحات وسياسات موسكو الخارجية.

وأظهر مؤتمر القمة في سوتشي الذي جمع فلاديمير بوتين ورجب طيب أردوغان وحسن روحاني، أظهر توافقا في رفض السياسة الأميركية في المنطقة، وفي اعتبار الانسحاب الأميركي من سورية خطوة إيجابية، ولكنه أظهر تباينا في التعاطي مع مرحلة ما بعد الانسحاب الأميركي غير الواضح حتى الآن.

وقد تجلى هذا الاختلاف في الأولويات، على صعيد إدلب والمنطقة العازلة. وبينما أصر بوتين على أن يملأ جيش النظام السوري الفراغ وإعطاء الحق للأكراد بحصة في السلطة، أكد أردوغان أن المنطقة تقع تحت نفوذه وحده، وأنه قادر على إدارتها لمنع إعطاء أي دور للإرهابيين الأكراد. أما روحاني، فإنه اكتفى بعرض الوساطة بين أنقرة ودمشق.

٣- **مؤتمر ميونيخ للأمن:** يقع في سياق آخر وتصدرت فيه التوترات الأمنية العالمية بمشاركة أكثر من ٣٠ رئيس دولة وحكومة و ٨٠ وزيرا للدفاع والخارجية.

هذا المؤتمر انعقد في ظل تطورات دراماتيكية زادت التباين داخل التحالف الغربي وعمقت الانقسام بين الأميركيين والأوروبيين الذين لم يخفوا استياءهم من سياسة ترامب الاستفزازية وقلقهم بشأن وضع العلاقة عبر المحيط الأطلسي.

وقبيل انعقاد المؤتمر، سلط تقرير ميونيخ للأمن ٢٠١٩ الضوء على الشرق الأوسط، مشيرا الى عدم لعب الاتحاد الأوروبي أي دور في مستقبل سورية، بعد إعلان الولايات المتحدة الانسحاب منها، والدور الكبير لكل من روسيا وإيران وتركيا فيها.

وحذر التقرير من خطر اشتباك في الشرق الأوسط بين أميركا وإسرائيل وإيران، وأن الاشتباك قد يندلع في اليمن أو سورية أو العراق.

هل اكتشف الخليجيون عدوهم في وارسو؟

الجزيرة نت . ٢٠١٩/٢/١٩

بذلت الولايات المتحدة جهودا كبيرة عبر وزير خارجيتها مايك بومبيو ومستشار الأمن القومي جون بولتون، لحشد ما يمكن حشده من أصوات العالم لتحقيق أهداف عدة تخدم أجندتها في منطقة الشرق الأوسط.

وعلى رأس تلك الأجندة التي سعت لها واشنطن تعزيز وجودها ونفوذها حول منابع النفط بالخليج العربي عبر استخدام ورقة إيران للتخويف والابتزاز الحاصل مع دول النفط الخليجية، بالإضافة إلى تعزيز وتأمين المزيد من

الحماية والأمن لإسرائيل حليفتها الإستراتيجية بالمنطقة عبر الدفع بعناصر جديدة في مشهد التطبيع بين العرب وبينها.

ليس هناك ما يدعو للدهشة والاستغراب من التحركات الأميركية ضد إيران ودعم أمن إسرائيل، فهذه إستراتيجية قديمة لم تعد خافية على أحد، وبالمثل ليس هناك ما يدعو لأي دهشة وتعجب من محاولات رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو في مسألة التطبيع مع العرب، فالمسألة شد وجذب من هنا وهناك، وكلها رهن الظروف السياسية والتحولات في دول الجوار أو المحيط الأبعد فالأبعد من إسرائيل.

لكن من أبرز ما يدعو فعليا للدهشة والاستغراب في مؤتمر السلام والأمن بالشرق الأوسط الذي انعقد قبل أسبوع من الآن في وارسو هو مشهد الهرولة الخليجية نحو مسألة التطبيع مع الاحتلال الإسرائيلي.

تلك الهرولة التي يحتاج أي مراقب للوضع إلى بعض تأمل وتفكر وجلسات بحث وفهم لما يجري باعتبار أن ما يدفع دولا مثل مصر وسوريا والأردن للتقارب مع إسرائيل لا يوجد مثله من دوافع أو مبررات لدول الخليج العربية حتى يقع مثل هذا التسارع الحاصل الآن في العلن بعد أن كان في السر والخفاء حينا من الدهر ربما طويل.

إن من الحكمة في التعامل بين الدول ومنطق السياسة الواعية الواقعية أن تكون علاقات الدول المجاورة بعضها ببعض على رأس أولويات تلك الدول يتم تعزيزها ودعمها وتجنب كل ما يمكن أن يعكر صفو العلاقات والتعاملات بينها، والحيلولة دون دخول أطراف بعيدة تسعى لمصالحها على حساب تلك الدول كالحاصل الآن بين دول الخليج وإيران.

مصالح في الخليج

واشنطن تدرك أن لها مصالح في الخليج، وحتى تبقى قريبة منها لا بد أن تبرر في كل حين الأسباب باعتبار أن مصالحها موزعة حول العالم لكنها لا تتعامل معها بالطريقة التي هي عليها في الخليج.

نعم يمكنها المحافظة على مصالحها عبر توثيق علاقاتها بمصادر تلك المصلحة دون أن تكون سببا في توتير علاقات دول المنطقة ببعضها البعض، ودون شيطنة أحد أو تحريض دولة على أخرى.

وما جرى في وارسو يخالف تماما كل مبادئ وأسس العلاقات بين الدول في العالم، إذ أعلنت واشنطن بكل وضوح أنها تحشد ومعها حليفتها إسرائيل العالم كله لشيطنة إيران حتى تكون العدو الأول لعدم الاستقرار في المنطقة، وتبرير أي إجراءات مستقبلية قد يتم اتخاذها ضد إيران، سواء كانت أميركية أم أممية عبر مجلس الأمن مثلا.

لكن الجانب الأوروبي كان أوعى وأذكى وأحرص من الجانب الأميركي، ورؤيته كانت أعمق، وتحركاته أهدأ من التحركات السريعة الحماسية للأميركيين، ما أضعف المؤتمر الذي لم يحقق ما سعى إليه الأميركيون بالنسبة المرجوة، بالإضافة إلى أن وجود نتنياهو في المؤتمر كان عامل توتر وشكوك عند الحضور، وأنه ما حضر بنفسه إلا كنوع من الترويج لشخصه لأجل استحقاقات انتخابية قريبة مقبلة في إسرائيل، الأمر الذي لم يمر على حضور المؤتمر ولا الإعلام الذي كان حاضرا هناك.

إن عدنا تارة أخرى للمشهد المثير في المؤتمر، وهو هرولة الخليجيين نحو التطبيع مع إسرائيل، فسنجده عملا تفاخر به نتنياهو واعتبره من إنجازاته، فأن يظهر للعلن مع خليجيين وإعلانه قرب التطبيع على مستوى التجارة والطيران وغيرهما إنما إشارة واضحة إلى أن كفته في الصراع مع الفلسطينيين ستبدو أرجح في الفترة المقبلة تعززها تحركات الأميركيين عبر "صفقة القرن" وقرب الانتهاء من الترتيبات اللازمة للإعلان عنها.

كل تلك المكاسب –التي دون شك كانت إسرائيل هي الطرف الأوحد المستفيد منها– تعتبر إنجازا لنتنياهو، في حين أننا ما زلنا نتفكر في المكاسب التي حصل أو يمكن أن يحصل عليها المهرولون نحو التطبيع مع الاحتلال الإسرائيلي، في الوقت الذي كان يتحتم وبدلا من حضور وارسو الاجتماع مع إيران في أي عاصمة خليجية، وبحث كل الملفات العالقة والمتأزمة معها، دون أي داع لوكيل أو مراقب أجنبي كالولايات المتحدة وغيرها.

إيران قدر جغرافي للمنطقة لا يمكن تغييره، لكن الذي بالمقدور تغييره أو ما يجب أن يتغير فعلا هو أسلوب التعاطي مع هذه الدولة، والحكمة في التعامل معها.

تعتبر إيران مدرسة في الحوار والتفاوض، وليس عندها منطق الاغترار بالقوة كما عند الأميركيين مثلا، وما كسبته خلال العقود الثلاثة الماضية في المحيط العربي إنما لذكائها وهدوئها في التعامل مع الثوابت والمتغيرات في المنطقة، واستثمار كل الفرص التي تلوح أمامها سواء بالخليج أو مناطق جغرافية أخرى، في الوقت الذي خسرت دول المنطقة الكثير بفعل التسرع وغياب الحكمة في التعامل معها، والاعتماد على قوى خارجية ما جاءت إلا لرعاية مصالحها أولا وأخيرا.

وحين تجد تلك القوى مصلحتها في الوقوف في صف إيران فلن تتردد لحظة، وهو المنطق نفسه الذي تسير عليه السياسة الإيرانية، وهذا منطق معروف في عالم السياسة، لا صديق دائم ولا عدو دائم، لكن مصلحة دائمة.

فمتى يكون لسياسة الخليجيين منطقها الخاص، بحيث تكون مصلحة الخليج مقدمة على مصالح غيره ممن يسكنون على بعد آلاف الأميال عنه؟ وهل حان الوقت لأن يتعرف هذا الخليج على العدو الحقيقي له، وأن يكتشفه بنفسه لا الذي يصوره الغرباء في كل حين؟

التساؤلات الآنفة ليست أمنيات، لكنها ضرورات تحتم الظروف الحالية مراعاتها والتنبه العميق لها قبل وقوع المزيد من الابتزازات على يد الغريب الأميركي وغيره، وربما عما قريب على يد الإسرائيلي الأغرب!

عُقد الحديدة تتحلحل: اتفاق نهائي على إعادة الانتشار

الأخبار ـ ٢٠١٩/٢/١٩

مع انتهاء الجولة الرابعة من المحادثات المتصلة بمصير مدينة الحديدة، أُعلن أمس التوصل إلى اتفاق نهائي بين وفدَي حكومة الإنقاذ وحكومة الرئيس المنتهية ولايته عبد ربه منصور هادي، وذلك بعد قرابة يومين من

مفاوضات بدأت السبت الماضي. وبذلك، تُفتح كوّة في جدار تفاهمات استوكهولم، يمكن أن تفضي إلى الانتقال إلى جولة تفاوضية جديدة، إذا ما سار تطبيقها وفق ما اتُفق عليه.

وتزامن الإعلان عن الاتفاق مع وجود المبعوث الأممي إلى اليمن، مارتن غريفيث، في العاصمة صنعاء، في زيارة هي الثانية من نوعها في غضون أيام. وأعلن المتحدث باسم «أنصار الله»، محمد عبد السلام، أن غريفيث التقى زعيم الحركة عبد الملك الحوثي، لافتاً إلى أن اللقاء بحث «المسار المتعلق بتنفيذ اتفاق السويد». ونقل عبد السلام عن الحوثي تأكيده لغريفيث «جاهزية الحركة للسلام وتنفيذ الاتفاق»، وانتقاده «الرفض المستمر من قِبَل الطرف الآخر لما تم الاتفاق عليه، وآخر ذلك تعنّتهم تجاه الخطة التي قدمها رئيس لجنة التنسيق وإعادة الانتشار»، الجنرال الدنماركي مايكل لوليسغارد.

وفي أعقاب الإفادة عن لقائه الحوثي، أُعلن عن اجتماع غريفيث برئيس المجلس السياسي الأعلى، مهدي المشاط. اجتماع أكد خلاله الأخير موافقة سلطات صنعاء على الخطة الأخيرة التي تقدّم بها لوليسغارد لتنفيذ اتفاق الحديدة. وأكد المشاط، في اللقاء الذي حضره رئيس مجلس النواب يحيى الراعي، ورئيس حكومة الإنقاذ عبد العزيز بن حتبور، «جاهزية المجلس السياسي وحكومة الإنقاذ لتنفيذ خطوات المرحلة الأولى من إعادة الانتشار في الحديدة»، متهماً «الطرف الآخر بالمماطلة في ما يخص ملف الأسرى، وفي إعادة فتح مطار صنعاء، (وحلّ مشكلة) البنك المركزي وصرف المرتبات».

ووفقاً لمصادر مطلعة في صنعاء، تحدثت إلى «الأخبار»، فإن الجنرال لوليسغارد «اقترح في البداية نشر قوات دولية في مناطق آمنة»، لكن «أنصار الله» «رفضت هذا المقترح لاعتبارات مرتبطة بالسيادة الوطنية، فتمّ الاتفاق على نشر قوات يمنية محايدة لم يسبق لها أن شاركت في المواجهات الدائرة منذ ما يزيد على أربع سنوات». أما في ما يخص خطوات تنفيذ الخطة الجديدة، فقد علمت «الأخبار» من مصادر داخل وفد صنعاء التفاوضي، أنه سيتم ابتداءً «فتح طريق كيلو ١٦ المؤدي إلى صنعاء، وطريق كيلو ٨ المؤدي إلى مطاحن البحر الأحمر، بهدف تسيير المساعدات الإنسانية»، على أن «ينتشر مراقبون أمميون غير مسلحين في هذه الممرات».

بعد ذلك، سيتم «الانسحاب من موانئ الحديدة ورأس عيسى والصليف، وتسليمها للسلطات المحلية الموجودة حالياً (التابعة لسلطات صنعاء)، على أن يتم رفع القيود المفروضة من قِبَل التحالف على عمل الموانئ، ونقل آلية المراقبة الأممية (يونفيم) من جيبوتي إلى ميناء الحديدة». وفي المرحلة الأخيرة، «تنتشر في الحديدة قوات عسكرية يمنية محايدة لم تشارك في الحرب»، وهي قوات موجودة بالفعل، وفق ما تفيد به المصادر، ولا يمكن أن تشكل عامل إقلاق لـ«أنصار الله» على اعتبار أن حيادها ثَبت على مدار السنوات الماضية. هذه المعطيات أكدت بعضها مصادر مقربة من حكومة هادي، قائلة إن المناقشات أفضت إلى «اتفاقات على فتح الطريق إلى مطاحن البحر الأحمر، وتنفيذ إعادة الانتشار بما يضمن إخلاء الموانئ الثلاثة من عناصر ميليشيات الحوثي». وأضافت المصادر، وفقاً لوسائل إعلام سعودية، بأن «فرق مراقبين من أعضاء بعثة الأمم المتحدة التي يقودها الجنرال لوليسغارد ستتولى مراقبة تنفيذ الاتفاقات». وفي وقت لاحق من مساء أمس، أعلنت الأمم المتحدة أن

«الطرفين توصّلا إلى اتفاق بشأن المرحلة الأولى من إعادة الانتشار المشتركة للقوات»، من دون مزيد من التفاصيل.

في غضون ذلك، جدّدت الولايات المتحدة، على لسان نائب مدير القيادة الوسطى في الجيش الأميركي، مساندتها لـ«التحالف»، واستمرارها في تقديم الدعم لقواته. وقال المسؤول الأميركي على هامش مشاركته في معرض «آيدكس» الدفاعي في العاصمة الإماراتية، «(إننا) نواصل تقديم الدعم للتحالف بقيادة السعودية، وبشكل خاص مساعدته في الاستهداف الدقيق وتقليل خطر وقوع خسائر مدنية»، على حدّ زعمه، مضيفاً «(أننا) نواصل التركيز على هزيمة القاعدة وتنظيم الدولة الإسلامية (...) ولا نزال على أتم الجاهزية للقيام بما يلزم في هذا الصدد».

نتنياهو: تغيّر جوهري في سياسة دول عربية وإسلامية

القدس العربي ـ ٢٠١٩/٢/١٩

قال رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو، الإثنين، إن هناك تغيرًا جوهريًا في سياسة دول عربية واسلامية في المنطقة، وذلك بحسب بيان لمكتبه.

وأضاف نتنياهو: "تتمحور سياسة هذه الدول (لم يسمها) حاليا حول مسألة التصدي لإيران وللتيارات الإسلامية المتطرفة".

وأشاد نتنياهو بما وصفها بـ"الإنجازات" التي تم تحقيقها في هذا المضمار خلال مؤتمر وارسو، الثلاثاء والأربعاء الماضيين.

وقال: "تحدث ممثلو الدول العربية عن كون ايران أكبر خطر في المنطقة اليوم".

وتابع: "هذه الدول أقرت بحق إسرائيل في الدفاع عن نفسها بوجه هذا الخطر".

جاءت تصريحات رئيس الوزراء الإسرائيلي، في سياق كلمة ألقاها مساء الإثنين، أمام مؤتمر رؤساء الجاليات اليهودية في مدينة القدس المحتلة، وفق بيان مكتبه.

ونشر مكتب نتنياهو صورة لانطلاق مؤتمر "السلام والأمن في الشرق الأوسط"، الأربعاء الماضي، في وارسو، ظهر فيها نتنياهو على طاولة عليها أيضا وزراء خارجية عرب.

وظهر نتنياهو على رأس الطاولة وإلى جانبه وزير الخارجية اليمني خالد اليماني، ووزير الخارجية الأمريكي مايك بومبيو.

استطلاع: غالبية إسرائيلية تعارض ضم الضفة للحفاظ على يهودية الدولة

عرب ٤٨ . ٢٠١٩/٢/١٩

أظهر استطلاع للرأي، أجرته حركة "ضباط من أجل أمن إسرائيل"، نشرت معطياته اليوم الإثنين، أن غالبية الإسرائيليين يعارضون ضم الضفة الغربية المحتلة إلى إسرائيل. كما تبين أن أعلى نسبة مؤيدين للضم كانت في وسط مصوتي حزب "كولانو" و"اليمين الجديد".

وغني عن البيان الإشارة إلى أن الحركة تعارض ضم الضفة الغربية، وتدعم استمرار السيطرة العسكرية على الأرض، انطلاقا من الحفاظ على يهودية الدولة، أي أقل ما يمكن من العرب الفلسطينيين على أكبر ما يمكن من المساحة.

وأظهر الاستطلاع أن ٢٤% فقط من المستطلعين يعتقدون أن عملية الضم "مشروعة".

شمل الاستطلاع، الذي أجري من قبل مينه تسيماح ومانو غيفاع، عينة مؤلفة من ٦١٢ شخصا، تبين أن ٦٠% منهم "واثقون من أنهم سيعارضون اقتراح الضم إذا عرض ذلك على جدول الأعمال".

وقال ٢٤% إنهم يؤيدون الضم، في حين أجاب ١٦% بـ"لا أعرف".

وأظهر الاستطلاع أيضا أن ثلث الجمهور يعتقدون أن شرط أحزاب اليمين، خلال تشكيل الائتلاف الحكومي، سيدفع الحكومة برئاسة، بنيامين نتنياهو، إلى ضم الضفة الغربية، حتى لو لم يكن هو نفسه معنيا بذلك. كما يعتقد ٢٥% من المستطلعين أن الحكومة برئاسة نتنياهو سوف تعمل على ضم الضفة الغربية في كل الحالات.

وفحص الاستطلاع أيضا مواقف مصوتي الأحزاب الكبيرة بشأن الضم، وتبين أن أعلى نسبة مؤيدين للضم كانت في وسط مصوتي حزب "كولانو"، برئاسة موشيه كاحلون، حيث وصلت نسبة المؤيدين إلى ٥٨%، مقابل معارضة ٣٨%.

وبعد حزب "كولانو" حل حزب "اليمين الجديد"، برئاسة نفتالي بينيت وأييليت شاكيد، حيث وصلت نسبة مؤيدي الضم من بين مصوتي الحزب إلى ٣٤%، مقابل معارضة ٥٠%.

وفي وسط مصوتي حزب "يسرائيل بيتينو"، برئاسة أفيغدور ليبرمان، إلى ٢٧%، مقابل معارضة ٧٢%. وفي حزب "الليكود" وصلت نسبة المؤيدين إلى ٢٦%، مقابل معارضة ٦٠%.

أما في وسط مصوتي أحزاب ما تسمى "الوسط" و"اليسار"، فتبين أن الوضع مختلف. وبين مصوتي "مناعة لإسرائيل"، برئاسة بيني غانتس، أيد ١٦% عملية الضم، مقابل معارضة ٧٦%. وفي حزب "العمل" أيد الضم ١٠%، مقابل معارضة ٨٩%. أما في وسط مصوتي "يش عتيد"، برئاسة يائير لبيد، فقد وصلت نسبة مؤيدي الضم إلى ٥%، مقابل معارضة ٧٦%.

وعقبت حركة "ضباط من أجل أمن إسرائيل" على النتائج بالقول إنه بعد الانكشاف لأساليب عمل اليمين المتطرف، الذي يجهز الأرضية لضم ملايين الفلسطينيين، من خلال حركة "ريبونوت" (سيادة) ومؤيدي الضم

المتطرفين، الذين يمارسون الضغوط على السياسيين من اليمين، فإنها، أي الحركة، مصممة على مبادرة واسعة النطاق لوقف خطة الضم.

كما قالت الحركة إن المعطيات تشير إلى أن غالبية الجمهور تعارض بحزم عملية الضم، وتدعم خطط الانفصال عن الفلسطينيين.

وأضافت أن اليمين المتطرف لا يكترث بموقف الجمهور، ويعلن على كل منصة نيته تنفيذ عملية الضم في الحكومة القادمة، وبالتالي يجب وقف هذا "الجنون" الذي "سيجلب كارثة على الجميع".

وتابعت أنه يجب الوقوف "كسد منيع مقابل حفنة اليمين المتطرف، الذي يعمل بدون تفويض من الجمهور، وخلافا لموقفه، ويجند سياسيين، تحت الضغوط، يسعى بواسطتهم إلى تثبيت واقع مرعب يضم ملايين الفلسطينيين في وسطنا".

تجدر الإشارة إلى أن حركة "ضباط من أجل أمن إسرائيل" هي حركة إسرائيلية تأسست في تشرين الأول/ أكتوبر عام ٢٠١٤ من قبل مسؤولين كبار متقاعدين في الأجهزة الأمنية، الجيش والشاباك والموساد والشرطة، بمبادرة جنرال الاحتياط أمنون ريشيف، وتدعو إلى تبني "مبادرة السلام العربية" كأساس للمفاوضات السياسية والأمنية.

وضمت الحركة عددا من رؤساء الموساد السابقين، بينهم تسفي زمير وشبتاي شافيط وداني ياتون ومئير دغان، ورئيس الشاباك الأسبق، عامي أيالون، ورئيس المجلس للأمن القومي الأسبق، عوزي أراد، والمفتشين العامين للشرطة السابقين، هرتسل شفير ويعكوف تيرنر وأساف حيفتس. وغيرهم.

وفي حزيران/ يونيو ٢٠١٦ نشرت الحركة مخطط "الأمن أولا"، والذي يدعو إلى الانفصال المدني عن الفلسطينيين مع استمرار السيطرة العسكرية على الأرض. ويدعي أعضاء الحركة أنه "حتى في ظل عدم وجود شريك للتسوية الدائمة، يجب على إسرائيل أن تخرج بمبادرة إسرائيلية مستقلة تضمن أن تكون إسرائيل يهودية وديمقراطية لأجيال".

كما بادرت الحركة إلى حملة في كانون الأول/ ديسمبر الماضي قالت فيها إن "سياسيين معينين يعدون الأرضية الدستورية للضم الكامل لأراضي الضفة الغربية، الأمر الذي سيؤدي إلى إنهاء وجود إسرائيل كدولة يهودية وديمقراطية".

استقالة غامضة.. يديعوت: قائد وحدة "سابريت ماتكال" ينسحب من الجيش الإسرائيلي

أمد ـ ٢٠١٩/٢/١٩

قال مراسل صحيفة يديعوت أحرنوت، إنّ قائد وحدة "سايريت ماتكال" قيادة الوحدة وسينسحب من الجيش الإسرائيلي بدلاً من الخدمة.

وأضاف يوسي يهوشع عبر موقع الصحيفة الإلكتروني، أنّه "للمرة الأولى منذ ٢٣ عامًا سينهي قائد وحدة سايريت ماتكال قيادة الوحدة وسينسحب من الجيش الإسرائيلي بدلاً من الخدمة – على الرغم من أن الموقع

يشكل نقطة انطلاق لأعلى المناصب في الجيش الإسرائيلي إلا أن العقيد "خ" الذي قاد الوحدة خلال السنوات الثلاث الماضية فضل الاستقالة – الناطق باسم الجيش الإسرائيلي: هو ضابط محترف يحظى باحترام كبير ويسعى إلى تحقيق طموحات شخصية ليست في مجال الأمن.

وأوضحت، أنّ قائد سايريت ماتكال الجنرال "خ" سيقوم، بإنهاء مهمته خلال شهرين وحسبما علمت يديعوت أحرونوت هذه خطوة غير اعتيادية للغاية.

وتابعت، في مؤتمر صحفي عقد مؤخراً في غزة عرضت حماس جميع المعلومات التي جمعتها حول عملية الجيش الإسرائيلي التي تم الكشف عنها في خان يونس في نوفمبر: القوة التي دخلت غزة كانت تتألف من جنود من سايريت ماتكال وكان هدفها تركيب أجهزة تنصت على نظام اتصالات حماس، وقال المتحدث أيضا أنه لم يكن هناك متعاونون فلسطينيون في القوة.

وأكدت، أنّه وفقا لحماس أعدت الخطة بين سايريت ماتكال بالتعاون مع الشاباك منذ سنة تقريبا خلال الفترة من يناير إلى أكتوبر، ووفقا لهم في يوم العملية دخل ١٥ من جنود الوحدة إلى غزة تحت غطاء الضباب مجهزين ببطاقات هوية مزورة ووثائق تشير إلى أنهم أعضاء في منظمة إنسانية مزعومة، ووفقا لحماس تم إدخال السيارات والمعدات اللازمة للعملية إلى غزة عبر معبر كيرم شالوم، وعندما حاول الجناح العسكري إيقاف القوة رد الجنود بالنار وأجبروهم على الانسحاب، بعد ذلك مباشرة تم تنفيذ عملية انقاذ جريئة.

ونوّهت، إذا كانت تصريحات حماس صحيحة فإن رحيل الجنرال "خ" يأتي بعد بضعة أشهر من الحادث الذي وقع في خان يونس والذي قتل فيه الضابط "م" الذي خدم في الوحدة الخاصة ولم تنشر صورته، وذلك يعتبر في الجيش الإسرائيلي فشلًا عملياتيا.

وشدد، أنّه بعد الحادث قال رئيس الأركان غادي إيزنكوت: عملت قوة خاصة من الجيش الإسرائيلي في عملية ذات أهمية عالية لأمن "إسرائيل" وخاضت القوة بالتعاون مع القوات الجوية معركة شجاعة والجيش الإسرائيلي مدين للضابط "م" أكثر مما نستطيع قوله.

وتابعت، أنّ عين الجنرال نيتسان ألون لرئاسة فريق لفحص الخلل في عملية القوات الخاصة، ووفقا لبيان المتحدث باسم الجيش الإسرائيلي قام الفريق برئاسة اللواء ألون بفحص التحديات والمواقف لتعميم ما خلص منها من فائدة على المستوى العام والتنظيمي والمؤسسي للوحدات الخاصة، واستند الفريق استخلاص دروس العملية بعد فحص ملابسات الحادث ورغم أنه لا يمكن نشر النتائج والدروس المستفادة لكن من المحتمل أن تؤدي إلى تغييرات كبيرة.

وأكملت، حتى التقاعد الحالي للجنرال "خ" استمر جميع قادة وحدة سايريت ماتكال خلال الـ ٢٣ سنة الماضية بإكمال القيادة في خدمتهم العسكرية حتى رتبة جنرال مثل هرتسي هاليفي قائد القيادة الجنوبية ومثل رئيس قسم العمليات المتقاعد اللواء نيتسان ألون.

وكتبت، أنّ العقيد شلومي بيندر سلف الجنرال "خ" في المنصب والجنرال "ج" الذي يخدم في منصب رفيع في المخابرات العسكرية، العميد أوري جوردن، والعقيد عوديد راور الذي قاد الوحدة في حالة مقتل إيمانويل مورينو

واستمر في خدمته، وكان آخر من ترك الجيش الإسرائيلي بعد إكمال مهمته في الوحدة هو الجنرال يوفال راخميلوفيتش في عام ١٩٩٦.

وأشار باسم الجيش الإسرائيلي ردا على ذلك: قائد سايريت ماتكال هو ضابط محترف، متفان و محترم، ساهم و استمر في المساهمة في أمن دولة "إسرائيل" في السنوات الثلاث الأخيرة قاد الوحدة ونفذت الوحدة العديد من العمليات وحصلت على تقدير رئيس الأركان وخلال فترة ولايته قرر الانتهاء من منصبه من أجل تحقيق طموحات شخصية جديدة ليست في مجال الأمن، وفي بداية شهر أكتوبر عام ٢٠١٨ قام رئيس المخابرات العسكرية بتكريمه ووافق على قراره.

عريضة لمساءلة روحاني... ومحاكمة شقيقه

الحياة - ٢٠١٩/٢/١٩

حذر المرشد الإيراني علي خامنئي حكومة الرئيس حسن روحاني من «مكر» الأوروبيين، معتبراً أن بعضهم «يحاول نقل ضعفه إلى الشعب».

جاء ذلك بعدما وقّع ١٤ نائباً عريضة لمساءلة روحاني، فيما يُحاكَم شقيقه حسين فريدون الشهر المقبل في اتهامات بفساد.

وفعّل الاتحاد الأوروبي آلية مالية لتسهيل التعامل التجاري بغير الدولار مع إيران، في محاولة للالتفاف على العقوبات التي فرضتها واشنطن على طهران، بعدما انسحبت إدارة الرئيس الأميركي دونالد ترامب من الاتفاق النووي المُبرم عام ٢٠١٥. لكن ديبلوماسيين أوروبيين يُرجّحون أن تُستخدم الآلية في التعامل التجاري الذي تسمح به الولايات المتحدة، مثل الأغذية والإمدادات الإنسانية. كما أن شركات أوروبية تخلّت عن خطط للاستثمار مجدداً في إيران.

وأوصى خامنئي المسؤولين بـ«الفصل بين الصديق والعدو»، قائلاً: «عليكم أن تعرفوا العدو جيداً وتحذروا مكره وخداعه. يكشّر العدو أحياناً عن أنيابه، وأحياناً يلوّح بقبضته وأحياناً يبتسم. كل هذه الأساليب واحدة، حتى أن عداءً وراء ابتسامتهم».

وأضاف: «موقف الأميركيين واضح ومعروف، لأنهم يجهرون بمعاداتنا، ولكن يجب الحذر من الأوروبيين لأنهم يتعاملون بخداع ومكر. أنا لا أملي على المسؤولين ما يجب أن يفعلوا، لكنني أنصحهم بالحذر، لئلا ينخدعوا من (الأميركيين) ويسبّبوا مشكلات للبلاد». وشكا من أن «بعضهم بات ضعيفاً ويعتقد بأن الثورة (الإيرانية) باتت ضعيفة ويحاول نقل ضعفه إلى الشعب». ولفت إلى إن شعار «الموت لأميركا» يعني «الموت للهيمنة والتآمر والاعتداء على حقوق الشعوب»، متحدثاً عن «فشل مؤتمر وارسو» الذي عُقد الأسبوع الماضي.

في السياق ذاته، شكا الناطق باسم الخارجية الإيرانية بهرام قاسمي من أن بلاده «لم ترَ النجاح المطلوب في عملية تسجيل الآلية المالية الأوروبية»، معتبراً أنها «تتم ببطء شديد». وتابع: «أبلغنا أوروبا بوضوح أن صبر

شعبنا وحكومتنا سينفد، وأن من الضروري تسريع هذا الأمر». أما روحاني فرأى أن طهران «تواجه اختباراً تاريخياً، لا يقلّ أهمية عن اختبار الحرب المفروضة (مع العراق)، وعلينا تجاوزه بجدارة». لكن النائب الأصولي مجتبى ذو النور جمع تواقيع ١٤ من زملائه لمساءلة الرئيس الإيراني، في شأن ١٤ محوراً، بينها «سوء الإدارة في مراقبة سوق العملة الأجنبية، والإضرار بالمصالح الوطنية وفشل التحكّم في أسعار السلع».

في الوقت ذاته، أعلن الناطق باسم القضاء غلام حسين محسني إيجئي أن الجلسة الأولى لمحاكمة حسين فريدون، شقيق روحاني، ستُعقد في ٩ آذار (مارس) المقبل، بعد صدور قرار اتهامي في حقه، علماً انه مُتهم بفساد مالي.

---

١٦ ولاية تطعن أمام القضاء بدستورية إعلان ترامب حالة الطوارئ

فرانس برس . ٢٠١٩/٢/١٩

قدمت ١٦ ولاية أميركية، اليوم الإثنين، دعوى قضائية إلى محكمة فدرالية في كاليفورنيا، تطعن فيها بدستورية إعلان الرئيس دونالد ترامب، حالة الطوارئ الوطنية لبناء جدار على الحدود مع المكسيك.

وتتهم الدعوى الرئيس بخرق الدستور في بندين، يتعلق أولهما بتحديد الإجراءات التشريعية، ويمنح ثانيهما الكونغرس القرار النهائي في الشؤون المتعلقة بالمالية العامة للدولة.

كما تتهم الولايات الـ١٦ وزارة الأمن الداخلي الفدرالية بخرق قانون حماية البيئة بسبب عدم تقييمها الأثر البيئي للجدار على ولايتي كاليفورنيا ونيو مكسيكو. وبحسب الدعوى فإنّ ترامب "أغرق البلاد في أزمة دستورية بمحض إرادته".

وكان المدعي العام لولاية كاليفورنيا كزافييه بيسيرا، أعلن في وقت سابق أنّ ولايته وولايات أخرى ستتقدم سويا بهذه الدعوى كونها تعتبر نفسها متضرّرة من قرار ترامب الذي يحرمها أموالا مخصصة في الأصل لمشروعات عسكرية وللمساعدات الطارئة في حالات الكوارث.

وبالإضافة إلى كاليفورنيا، فإن الولايات التي تقدمت بالدعوى هي: كولورادو، كونيتيكت، ديلاوير، هاواي،إيلينوي، ماين، ميريلاند، ميتشيغان، مينيسوتا، نيفادا، نيو جيرسي، نيو مكسيكو، نيويورك، أوريغون وفيرجينيا.

وارتفعت في الولايات المتحدة أصوات الرافضين لإعلان ترامب حالة الطوارئ الوطنية بسبب الجدار الحدودي، ولم تقف هذه الأصوات عند حدود المعارضة الديموقراطية بل تعدتها إلى العديد من السناتورات الجمهوريين الذين اعتبروا لجوء الرئيس إلى هذا الإجراء الاستثنائي سابقة خطيرة وتجاوزاً لصلاحيات السلطة التنفيذية.

وكان الرئيس الجمهوري أعلن الجمعة حالة الطوارئ الوطنية للتصدّي لما وصفه بـ"اجتياح" المخدرات والعصابات وتجار البشر والمهاجرين غير الشرعيين الحدود الأميركية مع المكسيك.

وتتيح حالة الطوارئ لترامب تجاوز الكونغرس من أجل الحصول على أموال فدرالية من مصادر أخرى لتمويل بناء الجدار الحدودي، بعدما اصطدمت جهود الرئيس لإقناع الكونغرس برصد المال الكافي لتشييد هذا الجدار بحائط مسدود.

وبعد أكثر من عامين في البيت الأبيض وأسابيع من المفاوضات ومعركة لي ذراع حامية مع الديموقراطيين وأطول فترة إغلاق جزئي للمؤسسات الحكومية في تاريخ الولايات المتحدة، لم يحصل ترامب من الكونغرس إلا على ربع الميزانية اللازمة لبناء الجدار.

التحالف الأميركي ـ الأوروبي يتفكك: مؤتمر ميونخ دليل إضافي

العربي الجديد ـ ٢٠١٩/٢/١٩

اللقطة دامت لثوانٍ، لكن مدلولاتها قد تمتد لعقود. جواب الحضور بالصمت التام عندما نقل نائب الرئيس الأميركي مايك بنس، في كلمته، تحيات الرئيس الأميركي دونالد ترامب إلى مؤتمر ميونخ للأمن، يؤشر إلى أن علاقات التحالف التاريخي الأوروبي – الأميركي قد تكون مقبلة على حقبة من الافتراق، وذلك على الرغم من أن نائب الرئيس الأميركي السابق جو بايدن، أبقى على قليل من الأمل، عندما أعلن، أمام الحلفاء، أن "أميركا ستعود".

ولم يسبق أن تبدّى النفور الأوروبي بهذه الصورة المكشوفة والمثقلة بالرسائل وحتى بالتحدي، ما يثير خشية دوائر أميركية عديدة، فضلاً عن الشعور بشيء من "الإهانة" على الرغم من تفهم الدواعي والمسببات التي تقف خلفها "الترامبية". وما فاقم الوضع أن البيت الأبيض أصر في النسخة التي نشرها لخطاب بنس، على الزعم بأن المؤتمر رد على تحيات الرئيس بـ"التصفيق".

ليس في واشنطن من لا يعرف أن الصمت الذي أربك وأحرج نائب الرئيس لم يكن رد فعل عفوي، ولا رسالة عابرة، فالإشارات وعلامات الضيق الأوروبي تتواصل منذ فترة، والخلافات كثيرة مع إدارة ترامب حول إيران وحلف شمال الأطلسي وسورية وروسيا، فضلاً عن ملفات اقتصادية.

وقال دبلوماسيون ومسؤولون إن رحلة بنس التي استمرت أربعة أيام إلى أوروبا لم تنجح سوى في تعميق الانقسامات مع الحلفاء التقليديين في قضايا مثل إيران وفنزويلا، ولم تطرح أملاً يذكر في كيفية التعامل مع تهديدات تراوح من التسلح النووي إلى تغير المناخ.

وفي كل هذه الملفات يلتقي من يطلق عليهم وصف "حراس" ونخب السياسة الخارجية الأميركية المعمول بها منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، مع الموقف الأوروبي عموماً.

وفي محاولة من الكونغرس لبعث رسائل طمأنة إلى الحلفاء، شارك ٥٠ عضواً من الكونغرس، من الديمقراطيين والجمهوريين، في المؤتمر، في أكبر تجمع نيابي أميركي، منذ انطلاق أعمال هذا المؤتمر قبل ٥٥ سنة.

وجمعت بين الفريق، وضمنه بايدن ورئيسة مجلس النواب نانسي بيلوسي، وحدة الموقف المطمئن للأوروبيين، خلافاً لخطاب الإدارة الذي مثله بنس ووزير الخارجية مايك بومبيو.

وللمرة الأولى تنطق واشنطن بلسانين في هذا المؤتمر السنوي الهام المتواصل انعقاده منذ العام ١٩٦٣، بالإضافة إلى أنها، المرة الأولى، التي تبدو فيها الإدارة الأميركية في وادٍ وأوروبا الحليفة في وادٍ آخر.

ويبدو من ردود فعل الأوروبيين أن التطمينات لم تكن مجدية، حسب ما نقلته التقارير، خصوصاً عن الجانب الألماني. فالثقة تآكلت، وأوروبا "لم تعد ترى أن الرئيس (الأميركي) يهتم بمواقفها أو بمصالحها. التحالف كسر"، وهو تعبير تكرر على لسان المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل، التي نسب إليها قولها إن "النظام العالمي الذي تولت أميركا قيادته قد انهار وتحطم". توصيف توقف عنده مراقبون لأنه صادر عن دولة مركزية في الاتحاد الأوروبي ومعروفة بحرصها على العلاقة المميزة مع واشنطن. ذهابها إلى هذا الحد ورفعها لشعار أنه على القارة الأوروبية "الاتكال على نفسها"، شكل إشارات واضحة على عمق التباين مع واشنطن والذي يرى أوروبيون أنه تباين موضوعي كبير يتخطى ترامب "الذي ليس أكثر من ظاهرة" في هذا السياق.

وفيما أبقى بايدن على بصيص أمل بإمكانية عودة الحلف مع أوروبا إلى سابق عهده لكن بعد رحيل ترامب، توقف دبلوماسيون وسياسيون أوروبيون شاركوا في الاجتماع عند دلالات مقابلة وعده بأن "هذا الأمر سيمر، وأميركا ستعود" ما أن يرحل ترامب عن البيت الأبيض بالتصفيق الحاد وقوفاً من الحاضرين في مؤتمر ميونخ للأمن. وبالنسبة إليهم، فإن هذا الفرح كشف عن حالة الضعف التي اعترت الدبلوماسية الغربية في مواجهة سياسة تأكيد الذات التي انتهجها ترامب، إذ إنه لم يكن هناك رد فعل منسق من الأوروبيين حيال رسالة "أميركا أولاً"، فقد وجدت ميركل نفسها وحيدة بعدما ألغى الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون حضوره في اللحظات الأخيرة. ودفع ذلك البعض للتحسر على إخفاق الغرب في تأييد النظام الدولي القائم على قواعد راسخة الذي ناصرته واشنطن نفسها قبل وصول ترامب إلى الحكم. وآلت إلى الصين مهمة مساعدة ميركل في دفاعها عن النظام العالمي بعد الحرب العالمية الثانية، إذ تحدث يانغ جي تشي، أرفع الدبلوماسيين الصينيين، بالإنكليزية لأكثر من ٢٠ دقيقة عن فضائل التجارة الحرة والتعاون العالمي.

كما أنه على الرغم من الفرح بتصريح بايدن، إلا أن الأوروبيين غير مقتنعين بأنه يمكن لبايدن أو أي شخص آخر إعادة عقارب الساعة إلى الوراء، إذ إنه وحتى لو هزم الديمقراطيون ترامب في الانتخابات الرئاسية في العام ٢٠٢٠، فإن حلفاء أميركا يعتبرون أنه لا يمكن إصلاح الضرر الذي حصل في عهد ترامب، خصوصاً التشكيك بمصداقية السلطات الأميركية في التعاون مع العالم، مشيرين إلى أن أجزاء رئيسية في "الترامبية" ستبقى حية، بغض النظر عن فترة رئاسته أو عمن سيخلفه. وقال مسؤول ألماني رفيع المستوى: "نكون أغبياء إذا اعتقدنا أن ترامب شذوذ". ويأتي هذا الكلام الأشبه بالنعي للتحالف الأوروبي الأميركي، على خلفية مؤتمرين في الأيام الأخيرة، في واشنطن ووارسو، لتعزيز "التحالف" ضد تنظيم "داعش" وإيران. وقد انتهيا إلى أقل من المطلوب بكثير، إذا لم يكن إلى الفشل الذي جرى حجبه بالديباجة الفضفاضة، إذ لا يستقيم سعي إدارة ترامب لبناء التحالفات في أي ملف، طالما أن سياستها الخارجية تقوم على كسر القائم من الأحلاف والاتفاقيات. وحتى

الحليف التاريخي القديم والأهم، فقد الثقة بالعلاقة معها وبجدواها. يشار إلى أن لمدينة ميونخ مواعيد كبيرة مع التاريخ، إذ عقد في العام ١٩٣٨ مؤتمر فرنسي بريطاني إيطالي للموافقة على ضم جزء من تشيكوسلوفاكيا إلى ألمانيا، والذي تبعه التمدد الألماني وانفجار الحرب العالمية الثانية. ومؤتمرها بالأمس ربما كان المحطة الأولى لتفكيك الحلف الذي قام على أنقاض تلك الحرب.

مواقف لـها ثمن

خالد صادق . أمد . ٢٠١٩/٢/١٨

تتمتع حركة الجهاد الإسلامي في فلسطين بتمايز كبير في مواقفها السياسية، وربما يدفعها هذا إلى دفع أثمان كبيرة لهذه المواقف، فالجهاد الإسلامي أول من طرح القضية الفلسطينية كقضية مركزية للأمة العربية والإسلامية ودفع ثمن موقفه هذا، وهو الذي تحدث عن الوحدة من خلال التعدد وأيضا دفع ثمن موقفه هذا، وتحدث بمسؤولية كبيرة عن بوصلة الفلسطينيين التي لا يجب ان تنحرف عن وجهتها نحو الاحتلال كعدو أوحد، وأن البندقية الفلسطينية لا يجب ان تصوب إلى غير الاحتلال، وان الرصاص الصهيوني لا يفرق بين ابن حماس أو الجهاد أو فتح أو غيرهم، فهو رصاص أعمى يستهدف كل الفلسطينيين على حد سواء، ومن اجل هذه المواقف تخلت حركة الجهاد عن تمثيلها في أي حكومة فلسطينية، وتخلت عن مشاركتها في انتخابات المجلس التشريعي طالما أنها محكومة بسقف أوسلو المشئوم.

غريب موقف السيد عزام الأحمد عضو اللجنة المركزية لحركة فتح وهو يتحدث عن اتخاذ قرارا بعدم المشاركة في أي اجتماع تشارك فيه حركة الجهاد الإسلامي، بسبب عدم توقيع حركة الجهاد على البيان الختامي الصادر عن الفصائل المشاركة في حوارات موسكو، ولا ادري من أين جاء الإحساس للسيد عزام الأحمد ان حركة الجهاد من الممكن ان توقع على بيان ينتقص من حقنا في فلسطين التاريخية من نهرها لبحرها، أو تتخلى عن القدس الموحدة كعاصمة لدولة فلسطين، أو تقبل بالمنظمة ان تكون ممثلا شرعيا ووحيدا للشعب الفلسطيني قبل تعديلها وتسوية أوضاعها وفق اتفاق القاهرة ٢٠٠٥م، أو اتفاق بيروت ٢٠١٧م، فهذه المواقف لحركة الجهاد الإسلامي تعتبر من الثوابت التي لا تساوم عليها، وليس المقصود بالرفض هنا إحراج فتح أو فصائل المنظمة، إنما هذا الرفض مبدئي لدى الحركة مهما كان الطرف الذي يطرحه، حتى لو طرحته موسكو نفسها.

عزام الأحمد قال إن حركة الجهاد قالت إنها لن توقع على البيان، وبعد المداولات تم الاتفاق على شطب اسم الجهاد من الحضور، وبموافقة مندوب الجهاد حسب قوله، أي ان الجهاد لم ترد إفشال حوار الفصائل وآثرت الانسحاب من المشهد، ولو كان الغرض إفشال الحوار لأصرت حركة الجهاد على موقفها بتعديل البيان، وحرضت الفصائل عليه، لكن ورغم ذلك لم يتم التوقيع على البيان وإخراجه إلى الرأي العام، والسبب ليس الجهاد الإسلامي كما يزعم الأحمد، وليس حماس ، إنما ما صرح به عضو المكتب السياسي لحركة حماس موسى أبو مرزوق، الذي قال «توافقت الفصائل على بيان جيد وأُرسل للطباعة في السفارة الفلسطينية، وفوجئ الجميع بتوزيع للبيان، وفيه تغيير غير متفق عليه، ورفضت فتح تعديله، وأوضحنا للرأي العام الخلل، وتوافقنا على عدم إصدار بيان في المؤتمر الصحفي، وغضب الأصدقاء، وحملوا عزام المسؤولية».

إذا هذا هو السبب الحقيقي لفشل حوار موسكو، حيث أرادت فتح الاستفراد بالقرار الفلسطيني، والهيمنة على مواقف الفصائل السياسية، وهذا ما لم تقبل به الفصائل، ورفضته الجبهة الشعبية قبل ان ترفضه حماس والجهاد، ثم ان قرار الجهاد بعدم الاعتراف بمنظمة التحرير كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني، ليس معناه ان

الجهاد لا تعترف بالمنظمة كما يحاول ان يروج عزام الأحمد، إنما تنتظر حركة الجهاد تعديل وضع المنظمة والتوافق على برنامجها السياسي، وإعادة تكوينها بدمج حماس والجهاد الإسلامي بها، حتى تكون جديرة بتمثيل الشعب الفلسطيني كله، وليس التنكر لجزء كبير وهام من الشعب، وهذا ما تم التوافق عليه سابقا، أما من يعتقد ان الجهاد الإسلامي يمكن ان يقبل بالقدس الشرقية كعاصمة لدولة فلسطين فهو واهم ولا يعرف الجهاد الإسلامي ولا منطلقاته وثوابته، وعليه إعادة قراءة فكر الحركة وإستراتيجيتها منذ نشأتها، ليفهم مواقفها من القضايا المصيرية التي لا تخضع للمساومة، ولا تقبل التكتيك الذي يفضي إلى التفريط، ونفس الأمر ينطبق على فلسطين التاريخية من نهرها إلى بحرها، ففلسطين كل فلسطين لنا، ونحن نقبل ان ننتزعها جزءاً جزءاً من بين أنياب الاحتلال، ولكن ليس بالتفاوض والتنازل عن حقوقنا في أرضنا التاريخية، إنما نقاتل ونحرر وطننا دون تنازلات، إلى ان نصل إلى التحرير الكامل لأرض فلسطين من النهر إلى البحر.

ما ختم به عزام الأحمد حديثه بعدم الجلوس مع حركة الجهاد الإسلامي مجددا لا يعنينا، فهو حر في مواقفه خاصة ان كانت صادرة عن رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس كما يزعم، والجهاد يعلم ان موقفه هذا له ثمن، لكن على السيد عزام ان يدرك جيدا انه سينتظر طويلا قبل ان تغير حركة الجهاد موقفها، وان من الأفضل ان تغير السلطة الفلسطينية وحركة فتح مواقفها من التعامل مع الفصائل الفلسطينية، لأنها ان أصرت على منطقها السياسي الذي تسير عليه، فإنها ستخسر الفصائل الفلسطينية جميعها الواحد تلو الآخر، إلى ان تجد نفسها تغرد وحيدة خارج السرب وقد ضلت الطريق.

خطيئةُ مقاطعةِ حركةِ الجهاد الإسلامي

د. مصطفى يوسف اللداوي . أمد . ٢٠١٩/٢/١٩

في سابقةٍ خطيرةٍ وغريبةٍ أعلنت حركة التحرير الوطني الفلسطيني "فتح" عبر عضو لجنتها المركزية عزام الأحمد، مقاطعتها لحركة الجهاد الإسلامي في فلسطين، لتشكل بقرارها غير الحكيم عودةً إلى نهجٍ قديمٍ، وانتكاسةً إلى ماضي أليمٍ، واستعادةً لسياسةٍ مريضةٍ، وممارسةً حزبيةً بغيظةً، عندما كانت تقوم في السجون والمعتقلات، هي أو غيرها من التنظيمات الفلسطينية القوية، بفرضِ مقاطعةٍ على تنظيماتٍ أخرى أضعف أو أقل عدداً منها، بقصد عقابها أو دفعها للقبول بشروطها أو الخضوع لإرادتها واتباع سياستها.

فكانت تلزم بموجب قراراتها التنظيمية التي تتخذها هيئاتها القيادية العليا عناصرها بعدم التعامل أو الاحتكاك مع عناصر التنظيم المُقَاطَع، وتمتنع عن تقديم المساعدة لهم أو التعاون معهم، وكانت ترفض تحضير الطعام أو تقديمه لهم، وتجمد آليات التنسيق وتبادل المعلومات معه، وترفض الاختلاط بهم في أوقات الفورة العامة، أو النقاش معهم في الغرف والأقسام، وتعاقب كل من يخالف أوامرها أو يعارض سياستها، الأمر الذي كان من شأنه أن يزيد في معاناة الأسرى والمعتقلين، ويفاقم أزماتهم، ويحرجهم أمام عدوهم المشترك وسجانهم الظالم، الذي يقف متفرجاً عليهم وشاهداً على اختلافهم.

إلا أن هذه الصفحات المظلمة من تاريخ المسيرة النضالية الفلسطينية في السجون والمعتقلات قد تم تجاوزها، ولم يَعُدْ إليها أحد، وحلت مكانها صفحاتٌ مشرقةٌ من الأخوة والتعاون، والتعاضد والتضامن، والتنسيق الإيجابي والعمل المشترك والتراكم البنَّاء، حيث شكل الأسرى والمعتقلون في مراحل مختلفة من تطور العمل الوطني، عقداً فريداً من التكامل والتعاون، والتنوع والتميز، والتنافس والسباق، كان محل فخر واعتزاز الحركة الوطنية الفلسطينية الأسيرة والحرة معاً.

الاختلاف في وجهات النظر بين ممثلي الفصائل الفلسطينية في موسكو لا يبرر لفتح قرارها أبداً، ولا يجيز لها حكمها، ولا يعطيها الحق ورئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس بأن تفرض على كوادرها مقاطعة حركة الجهاد الإسلامي، التي هي حركة أصيلة وفاعلة، وعندها رصيدها ولها من يؤيدها، ولها تاريخها وعندها عملياتها، وتمثل قطاعاً كبيراً من الشعب الفلسطيني، وامتناعها عن التوقيع على البيان، أو رفض بعض ما جاء فيه، واعتراضها على بعض نصوصه أمرٌ مشروعٌ ومباحٌ، فلا يحق لأي طرفٍ مصادرته أو حرمانها من ابداء رأيها تأييداً أو اعتراضاً، فضلاً عن الصمت أو الامتناع.

يلتقي الفلسطينيون جميعاً على تقديرهم لمنظمة التحرير الفلسطينية، التي حملت القضية الفلسطينية وخاضت غمار النضال خلال العقود الماضية، ويعتقد الفلسطينيون جميعاً بكل انتماءاتهم وتنظيماتهم، الإسلامية والقومية واليسارية، بأنها أحد أكبر مؤسسات وانجازات الشعب الفلسطيني الوطنية، ولا يرغب أحدٌ في هدمها أو تخريبها، أو تفكيكها والتخلي عنها، بل ينبغي المحافظة عليها وصيانتها، والتأكيد على هويتها والدفاع عن شرعيتها.

ولكن هذا لا يمنع وجوب إصلاحها وإعادة بنائها، وتوسيع إطارها وتنويع أعضائها، لتشترك في قيادتها كل القوى الوطنية، وتتمثل فيها كل أطياف الشعب الفلسطيني، بعد أن تعيد بناء هياكلها، وتستعيد أنظمتها، وتستجيب للتطور في بنودها، وحتى ذلك الحين يحق للبعض عدم القبول بواقعها الحالي، خاصةً أن بعض ثوابتها قد سقطت، والكثير من هيئاتها قد فقدت شرعيتها، وأصبح لزاماً إعادة تنظيمها.

للأسف إن قرار حركة فتح الذي ما كان ينبغي أن يؤيده رئيس حركة فتح رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس، يعيدنا إلى الوراء سنين طويلة، ويدخلنا من جديدٍ في حمأة الاختلافات الحزبية البغيظة، ويستخف بشعبنا ويهين أهلنا، وقد كان حرياً بقيادة حركة فتح ألا تجيز هذا القرار، وألا تقبل به أو توافق عليه، بل وأن تدين من تفوه به وأعلنه، وتعلن البراءة ممن ينادي به ويصر عليه، إذ لا مبرر له ولا مسوغ، ولا حكمة فيه ولا عقلانية، ولا مصلحة لنا فيه ولا منفعة لنا منه، إذ أن شعبنا قد ملَّ الانقسام وعاف الاختلاف، وضاق ذرعاً بالقطيعة والخصومة، التي أضرت به وبمصالحه، وعطلت مشاريعه الوطنية وخدمت مشاريع العدو الاستيطانية، ولعل العدو قد فرح بالقرار وانتشى به واحتفل.

لا يجوز لأي فصيلٍ فلسطينيٍ أياً كانت قوته ونفوذه، وسعة انتشاره وسطوة سلطته، أن يصادر رأي الآخرين ويطويهم تحت جناحه، أو أن يستبد بهم ويرغمهم، ويخضعهم لرأيه ويجبرهم على سياسته، أو أن يمارس عليهم التضييق الأمني والابتزاز المادي، أو أن ينصب نفسه حاكماً وقاضياً، يشرع ما يريد ويحكم بما يشاء، فلكل حزبٍ رأيه وقراره، وفلسفته وسياسته، وله الحرية في أن يقبل أو يرفض ما يراه ينسجم مع سياسته ويتوافق مع منهجه، طالما أنه يعمل لفلسطين ويقاوم من أجلها، ويناضل لخدمة شعبه ورفعة أهله، علماً أن التنوع يغني ويثري، والاختلاف العاقل يقي ويحفظ، وهو يفيد في تحصين الثوابت ومنع التفريط والتنازل.

لن يضير حركة الجهاد الإسلامي في فلسطين، وإن كان يحزنها ويؤلمها، قرارُ المقاطعة الذي يدل على إفلاس صاحبه، وعجز فريقه، وتخبطه وتعثره، وتيهه وضياعه، وعزلته وغربته، فهو قرارٌ يشي بعمق الأزمة وخطورة المرحلة التي يعانيها من أصدر القرار، وحجم المشكلة التي يتخبط فيها، فحركة الجهاد الإسلامي لن تشكو من عزلة، ولن تعاني من قطيعة، ولن تضعف أمام سلطةٍ، ما بقي الشعب معها والأمة تؤيدها، وستجد نفسها بالمبادئ التي تحملها، والقيم التي تؤمن بها، والسياسة التي تتبعها، والمنهج الذي تسير عليه، والخيار الذي تتمسك به، والهيئات القيادية التي تسيرها، قويةً عصيةً، لا ترهبها القرارات، ولا تخيفها التهديدات، ولا تنفع معها المقاطعة، ولا تحرفها محاولات العزلة، ولا تجبرها على تغيير مواقفها أو التنازل عن ثوابتها سطوةُ سلطةٍ أو هيمنةُ حركةٍ، أو سلاطةُ لسانٍ وعنجهيةُ سلطانٍ.

هل ستنهار السلطة؟

هاني المصري . مركز مسارات . ٢٠١٩/٢/١٩

قرر المجلس الوزاري الإسرائيلي المصغر (كابينيت)، خصم مخصصات الأسرى وعائلات الشهداء الفلسطينيين من أموال عائدات الضرائب التي تجبيها حكومة الاحتلال للسلطة الفلسطينية، وتبلغ هذه المخصصات أكثر من نصف مليار شيكل سنويًا (حوالي ١٣٨ مليون دولار)، ولم يتم تحديد هل ستخصم مرة واحدة، أم ستقسم وتخصم شهريًا. هل سيؤدي تطبيق هذا القرار إلى تدمير السلطة ... لنرَ؟

سبق أن هددت السلطة الفلسطينية بأنها لن تأخذ فلسًا واحدًا من أموال عائدات الضرائب إذ خصم الاحتلال منها فلسًا واحدًا، إلا أنها بعد صدور القرار الإسرائيلي يبدو أنها تراجعت عن تهديدها السابق على أساس أنها ستدرس الرد، وستعلنه لاحقًا. أي راحت السكرة وجاءت الفكرة.

نحذر في البداية من اللجوء إلى زيادة الضرائب لتعويض ما ستسرقه سلطات الاحتلال من أموال فلسطينية، لأن هذا ستكون له تداعيات عكسية، ويمكن بدلًا من ذلك عمل خطة تقشف تطال أصحاب الرواتب العليا والامتيازات والمصاريف التي يمكن التخلي عنها، ولا يجب أن تطال عقوبات جديدة ضد قطاع غزة أو مخصصات الأسرى وعائلات الشهداء، وكذلك نحذر من الخضوع لردات الفعل، مثل رفض أخذ بقية الأموال، من دون توفير البدائل، مع العلم أنها أموال فلسطينية وليست مساعدات إسرائيلية.

بمقدور السلطة أن تلجأ إلى شبكة الأمان العربية، وأن تتحرك على كل المستويات، القانونية والإدارية والسياسية والجماهيرية، رفضًا للقرصنة ولمجمل السياسات العدوانية الإسرائيلية. كما بمقدورها، وهذا الأهم، أن تضع خطة عملية متدرجة لتنفيذ قرارات المجلس الوطني، بالتزامن مع بلورة البدائل وليس إضاعة الوقت بتكرار الحديث عن اجتماعات أو لجان لوضع هذه الخطط وتنفيذها منذ قرارات اجتماع المجلس المركزي في آذار/ مارس ٢٠١٥ دون أن ترى النور حتى الآن.

يمكن أن يكون القرار الإسرائيلي مؤقتًا، ومتعلقًا بفترة الانتخابات الإسرائيلية التي تشهد منافسة حامية بين اليمين المتطرف واليمين، بين أيهما أكثر عداوة وتطرفًا ضد الفلسطينيين، ومن ثم تعود المياه إلى مجاريها بعد إعلان نتائج الانتخابات التي ستجري في التاسع من نيسان/ أبريل القادم.

ويمكن أن يكون هذا القرار متممًا ومنسجمًا مع المتغيرات الجديدة التي رافقت فوز دونالد ترامب، بالرئاسة الأميركية، وتبنيه سياسة أميركية أكثر تطرفًا في دعم إسرائيل من الإدارات الأميركية السابقة، لدرجة أنه اعتبر الحقائق الاستعمارية العنصرية التي أقامها الاحتلال هي المرجعية الوحيدة لأي عملية سياسية قادمة، بعيدًا عن المرجعيات القديمة، بما في ذلك مرجعية القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة.

في هذه الحالة، نكون أمام سياسة جديدة سيتم في سياق تطبيقها فك السلطة وتركيبها وترويضها، لتقبل التكيف مع متطلبات "صفقة ترامب" وإقرار "قانون القومية" العنصري وتداعياته في زيادة أخطار قيام إسرائيل بضم الضفة الغربية أو أجزاء واسعة منها، وإدراج مخططات التهجير على جدول الأعمال.

الهدف الإسرائيلي إنهاء ما تبقى من دور سياسي للسلطة، والإبقاء على دورها الوظيفي الإداري الأمني على أساس تحويلها إلى وكيل للاحتلال، نقطة على السطر، ترسيخًا لتغييب الحقوق الفلسطينية بالكامل، ومواصلة العمل لدفن خيار الدولة الفلسطينية لصالح تكريس سيادة دولة إسرائيل الواحدة من النهر إلى البحر، التي تقيم أنظمة عدة في الأراضي الواقعة تحت سيادتها.

نستخلص مما سبق أن المطلوب استكمال عملية تغيير السلطة، وإذا لم تتكيف السلطة واستمرت في عنادها وموقفها الشجاع، سيتم الشروع في تغييرها وإيجاد بديل عنها. ولقد بدأ الشروع في ذلك من خلال توسيع دور الإدارة المدنية، لتشمل تقديم الخدمات للفلسطينيين والمستوطنين وزيادة العاملين فيها، وتفعيل دور المنسق وعلاقته المباشرة مع الفلسطينيين، خصوصًا مع العائلات والعشائر، وتشكيل الغرفة التجارية لـ"يهودا والسامرة"، بمشاركة فلسطينيين، إضافة إلى تهيئة الفلسطينيين لحضور فاعل ومباشر لقوات الاحتلال داخل المدن الفلسطينية، كما حصل تحديدا في مدينتي رام الله والبيرة في كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٨، وجعل الأمر روتينيًا، تهيئة لما يمكن أن يحدث في المستقبل.

كما يسير بالتوازي مع ذلك محاولات أميركية مثابرة ومتعددة لتشجيع فلسطينيين، كأفراد ومجموعات، وخصوصًا اقتصاديين، لتجاوز السلطة، والتعامل مع الإدارة الأميركية مباشرة على مستويات متعددة، حيث تلوّح إدارة البيت الأبيض بأنها ستجمع ١٠ مليار دولار لتحقيق السلام الاقتصادي ما دام السلام السياسي متعذرًا، أي سيحاولون رشوة الفلسطينيين مقابل بيع قضيتهم، وهناك من بدأ لعابه بالسيلان – للأسف – وذلك تهيئة لطرح "صفقة ترامب" التي سيعلن عنها وفق تصريحات أميركية بعد الانتخابات الإسرائيلية مباشرة في نيسان/ أبريل القادم.

الجدير ذكره أن هناك خططًا إسرائيلية متعددة تلتقي فيها أحزاب اليمين المتطرف واليمين الجديد، على نقاط، مثل: معارضة قيام دولة فلسطينية، فصل الضفة الغربية عن قطاع غزة، بقاء السيطرة الأمنية الإسرائيلية من النهر إلى البحر حتى بعد الحل النهائي، تكثيف الاستيطان وتشريعه وتوسيعه، بقاء القدس، وخاصة البلدة القديمة، تحت السيادة الإسرائيلية، عدم الاستعداد لأي حل عادل لقضية اللاجئين ومواصلة العمل على تصفيتها.

في هذا السياق، تأتي خطة الباحث الصهيوني مردخاي كيدار، المسماة "الإمارات الفلسطينية المتحدة" التي تتحكم بها إسرائيل، وتتجسد من خلال قيام إمارة في كل مدينة على أسس عائلية وعشائرية، وضم المناطق الريفية ومناطق (ج) إلى إسرائيل، لتكون جاهزة إذا لم تواصل السلطة تكيّفها لخدمة الأغراض الإسرائيلية، أو إذا انهارت في غمرة الضغوط المتزايدة عليها.

وإذا دققنا نلاحظ أن شيئًا شبيهًا لما يجري في الضفة الغربية ينفذ بالتدريج في قطاع غزة، حيث بدأ التفكير جديًا بتشكيل أطر وجماعات تحل محل السلطة في غزة تحت عناوين مختلفة: انتخابات بلدية، عمل تشكيلات لتلقي المساعدات الدولية، حكومة جديدة في غزة لا تشارك فيها الفصائل، مجلس إنقاذ من التكنوقراط والمجتمع المدني والمستقلين، بشرط أن تكن مقبولة أو يمكن أن تقبل من المجتمع الدولي، مقابل عمل مشاريع كبيرة يجري الحديث أنها في غزة تارة، وتارة أخرى في سيناء، وتارة ثالثة في إسرائيل.

ما يفسر ما سبق أن واقع الانفصال بين الضفة والقطاع يتعمق، ولم تنجح محاولات عودة السلطة إلى القطاع، بينما حركة حماس رغم التعامل معها بوصفها سلطة الأمر الواقع لا تزال مرفوضة ومدرجة على قائمة الإرهاب، ومطالبة حتى تحصل على الشرعية الدولية، بالموافقة على شروط اللجنة الرباعية التي لا تبدأ بالاعتراف بحق إسرائيل في الوجود ولا تنتهي بالتنسيق الأمني.

قبل مجيء ترامب واليمين الإسرائيلي المتطرف كنت مستعدًا أن أحاجج أيًا كان بأن إسرائيل لا يمكن أن تفرط بالسلطة، أو تسمح بحلها أو انهيارها، وكان دليلي في السابق أن السلطة قاومت الاحتلال ودخلت معه في مواجهة عسكرية بأوامر من الرئيس الراحل ياسر عرفات، في محاولة لكسر قيود أوسلو الغليظة، ومع ذلك لم تقم إسرائيل بحلها.

أما الآن لم أعد مستبعدًا بشكل كامل أن تتخلص إسرائيل من السلطة لأنها رفضت "صفقة ترامب"، وأوقفت العلاقة السياسية مع الإدارة الأميركية، وإذا استمرت في هذا الموقف، ستعتبر أنها استنفدت دورها وطاقاتها لصالح سلطة أو سلطات مطواعة أكثر.

على السلطة أن تدرك حتى أن الحفاظ على الأمر الواقع الراهن ووقف التدهور الحاصل بالاعتماد على نفس السياسات والرهانات والأوهام والأدوات والأشخاص، لم يعد ممكنًا، وأن التدهور مستمر إذا لم تتخذ السياسات والخطوات القادرة على وقفه تمهيدًا للتقدم نحو الأمام.

الخلاصة مما سبق، أن مواجهة القرار الإسرائيلي لا يكون بالتنازل عن التهديد برفض استلام أموال الضرائب كافة فقط، وإنما يتطلب وضع رؤية شاملة لمواجهة التحديات والمخاطر المتعاظمة التي تستهدف تصفية القضية الفلسطينية بمختلف أبعادها. رؤية تتضمن من ضمن ما تتضمنه إعادة النظر في شكل السلطة ووظائفها والتزاماتها وموازنتها لتصبح في خدمة البرنامج الوطني (تقرير المصير والعودة والاستقلال)، وأداة من أدوات منظمة التحرير الموحدة.

حتى لا ننثر الوهم، علينا أن نعترف بأن واقع السلطة والقوى والقيادات، وما يفكرون به وما يعملون من أجله كما ظهر بوضوح وفضيحة في لقاء موسكو بعيد جدًا عما يجب عمله، مما يضع زمام المبادرة في يد الشعب الذي حمى القضية حتى الآن، وبمقدوره أن يواصل حمايتها، ومتوقع منه أن يتحرك لفرض إرادته على الجميع.

إسرائيل تسير نحو الدمار الذاتي عبر مسارين متوازيين !

روغل الفر . هآرتس . ٢٠١٩/٢/١٨

بعد الكارثة كان يمكن أن نرى في قانون العودة وسيلة قانونية وشرعية لإنقاذ حياة اليهود.

في ٢٠١٩ تحول هذا القانون إلى قانون انتحاري. يتبين أن إسرائيل تسرع الخطى في مسارين متوازيين للتدمير الذاتي: الأول هو الدولة ثنائية القومية التي خلقتها بأيديها من خلال رفضها إنهاء الاحتلال وإقامة دولة فلسطينية، التي ستكون نهايتها حرب أهلية. الثاني هو الموت خنقا.

حسب معطيات تقشعر لها الأبدان نشرتها ميراف ارلوزوروف («دي ماركر»، ٢/٦)، الاكتظاظ الشديد الذي تعاني منه اسرائيل الآن – في الشوارع وفي الصفوف الدراسية وفي المستشفيات – هو الاعلى في الدول المتقدمة. مواطنو اسرائيل (باستثناء اسرائيل كاتس) يشعرون بذلك على جلودهم كل يوم.

بالنسبة لاكتظاظ السكان في الكيلومتر مربع توجد اسرائيل في المكان الثالث من بين الدول المتقدمة، وحتى العام ٢٠٣٥ ستتحول إلى الدولة المتقدمة الاكثر اكتظاظا.

يدور الحديث عن دولة صغيرة جدا مع نسبة مواليد عالية بدرجة مخيفة. السكان هنا يتكاثرون بوتيرة ٢ في المئة سنويا، مقابل متوسط ٠,٥ في المئة في الدول المتقدمة.

هذه زيادة طبيعية تميز العالم الثالث. حتى العام ٢٠٦٥ ستكون اسرائيل الدولة الاكثر اكتظاظا بين الـ ١٨٠ دولة في العالم، باستثناء بنغلاديش.

جودة الحياة ومستواها ستتدهور بشكل فظيع. نحن نوصي باستيعاب التوقعات: اذا لم تحدث تغييرات كبيرة في التوجهات الحالية في هذين المسارين للتدمير الذاتي، فبعد ٤٦ سنة سيعيش اولادنا في دولة ابرتهايد ثنائية القومية مشبعة بالعنصرية والاصولية من الجانبين، وستكون الدولة الثانية الاكثر اكتظاظا في العالم، ولن تكون هناك اماكن عمل (يبدو أن هذه لن تكون المشكلة الاكثر الحاحية).

سبب الاكتظاظ هو الوطنية المبالغ فيها لليهود. نسبة الولادة في اوساط العرب والدروز انخفضت بشكل حاد في العقود الاخيرة. القومية المتطرفة لليهود في اسرائيل ستضع الدولة في وضع محزن.

اليهود هنا ينجبون الاطفال لأن هذا أمر الهي و/أو وطني كوسيلة للسيطرة على البلاد من اجل ملء صفوف الجيش (هناك ستسفك دماؤهم ويقدم ضحية للحرب)، من اجل أن يكونوا يهودا جيدين.

هم ينجبون الاطفال الذين هدفهم أن يكونوا قبل كل شيء يهودا. ونتيجة لذلك هم يقومون بتدمير دولة اسرائيل، يغرقونها في حشد بشري البلاد غير مستعدة لاستيعابه واعالته.

الكارثة البيئية والاقتصادية هذه تنبع من القومية المتطرفة. اسرائيل تنتحر بوساطة مواطنيها الذين غسلت ادمغتهم، ويقتلونها من شدة حبهم لها والهذيان الامبريالي.

تخيلوا أن ملايين اليهود في ارجاء العالم جسدوا حقهم، حسب قانون العودة، وهاجروا الى اسرائيل، مثلما يتوسل لهم نتنياهو وبينيت وسياسيون آخرون أن يفعلوا.

اسرائيل لم تكن لتقوى وتتعزز نتيجة ذلك، بل فقط ستغرق. جهنم الاكتظاظ القاتل كان سيسرع. خلافا للاوهام المرفوضة للمتطرفين القوميين المسيحانيين، فإن تجمع كل اليهود في صهيون لم يكن ليقرب تأسيس مملكة الاله في اسرائيل، بل فقدانها بالآلام.

بكلمات بسيطة، اسرائيل غير مستعدة ماديا لأن تكون وطن يهود كل العالم. هي بصعوبة تستطيع أن تكون بيت اليهود الذين يعيشون فيها الآن – دليل آخر على أنها ليست الارض الموعودة لنا من قبل الله.

الله.. لم يكن ليفعل اخطاء اساسية كهذه في الهندسة والحساب. في الاصل اليهود يقولون إنه لا يوجد شريك للسلام. السؤال هو اذا كانوا هم في الاصل شركاء في وقف الانتحار الجماعي بوساطة الولادة وقانون العودة.

مؤتمر وارسو.. أيهما الهدف: فلسطين أم إيران؟

باسم نعيم . الجزيرة نت . ٢٠١٩/٢/١٨

دفعت الولايات المتحدة –بإدارتها الجديدة "اليمينية المتطرفة"– باتجاه عقد مؤتمر عن السلام والاستقرار في الشرق الأوسط بالعاصمة البولندية وارسو؛ رغم أن كثيرا من التسريبات الإعلامية تشير إلى أن وارسو لم تكن راغبة في عقد هذا المؤتمر بأهدافه المعلنة والخفية على أراضيها.

ولعل وارسو لها أسبابها القوية في ذلك، فهي تعلم بالتأكيد –أكثر من غيرها– أنّ الأهداف الحقيقية تتجاوز ما هو مُعلَن من بحث إمكانيات الاستقرار في الشرق الأوسط، وهي لا ترغب في أن تُعلن الحرب على إيران وحلفائها من فوق أراضيها، لما يستدعيه ذلك من مخاطر على مصالحها في المنطقة.

ومما يعزز ذلك الموقف أن الإدارة الأميركية الحالية المتطرفة، والتي تعمل –منذ استلامها زمام الأمور في البيت الأبيض– على تحطيم كل قواعد اللعبة الدولية، وهدم الأسس التي بُني عليها النظام الدولي ما بعد الحرب العالمية الثانية؛ قد تغادر في انتخابات قادمة وتترك كل من تعاون معها أو ساندها في مشاريعها التدميرية عارياً دولياً، فيتحمل كل تبعات هذه المشاريع والمخططات غير الناضجة وعديمة الأفق.

ولكن السؤال الأهم بهذه المناسبة هو: هل الهدف الأساسي من هذا المؤتمر هو محاصرة إيران باعتبار أنها السبب الأساسي لـ"عدم الاستقرار" في المنطقة؟ أم الإعلان عن "صفقة القرن" وشطب القضية الفلسطينية كقضية مركزية للأمتين العربية والإسلامية، واعتبار الاحتلال الإسرائيلي السبب الرئيسي لاستمرار الاضطرابات في المنطقة، والعنصر الأهم في بيئة الاستنزاف التي تعيشها وتعزيز أنظمة الاستبداد وقمع الشعوب، أم الهدف هذان الأمران معاً؟

بالتأكيد فإن الهدف هو الاثنان معاً، ولكن معظم المؤشرات والتحركات ومخرَجات المؤتمر تشير إلى أن الهدف الأساسي هو شطب القضية الفلسطينية وحرفها عن الأسس التي بُنيت عليها طوال سبعة عقود، والإعلان الرسمي الكرنفالي عن مرحلة جديدة من التعاطي مع هذا الملف، أهم بنودها هو قبول "إسرائيل" دولة طبيعية في المنطقة، بل وأكثر من ذلك اعتبارها قطب الرحى في قيادتها ووضع خططها، وتشكيل الأحلاف بناء على إعادة تعريف مكونات المنطقة وتحديد من هم الأصدقاء ومن هم الأعداء؟

صحيح أن الموضوع الإيراني محوري في النشاط الأميركي والإسرائيلي في المنطقة، ومحاصرة هذا النشاط هدف كبير لهما، ولكن حتى هذا الهدف فإن الأساسي فيه هو خدمة بقاء واستقرار وهيمنة "إسرائيل" على المنطقة ومقدراتها. ثمّ ما هو المتاح فعله ضد إيران في المنطقة أكثر مما يُفعل حالياً، ولا سيما في ظل ضعف الدعم الدولي –وخاصة الأوروبي– للموقف والإجراءات الأميركية تجاه إيران.

ومن قال إن أميركا و"إسرائيل" غير معنيتين باستمرار هذا الموقف "غير المحسوم" إقليمياً، من أجل استمرار استنزاف الجميع بما يخدمهم مصالحهم في المنطقة. ثم إنّ متابعة السياسة الأميركية في المنطقة –وخاصة في

مناطق النزاع: أفغانستان والعراق وسوريا واليمن– عكست رغبة وقدرة الطرفين (أميركا وإيران) على إدارة علاقتهما، بما يحقق مصالح الطرفين دون الوصول إلى مرحلة الصدام الكبير.

لكن في المقابل ركز الكثير من التصريحات –داخل المؤتمر وخارجه وفي اللقاءات الجماعية والثنائية– على التطبيع مع "إسرائيل"، وضرورة تجاوز الماضي "العقيم" والتطلع نحو المستقبل المشرق. كما أكد ذلك وزير الخارجية العُماني يوسف بن علوي في لقائه المباشر مع بنيامين نتنياهو.

بل إن كثيرا من المسؤولين العرب بدؤوا يتحدثون بشكل يحمّل الضحايا (الفلسطينيين والعرب) مسؤولية فشل عملية السلام وعدم الاستقرار واستنزاف مقدرات المنطقة، ويبرر لدولة العدو ليس فقط الاستمرار في عدوانها على شعبنا وانتهاك مقدساتها، بل و"تطنيشهم" والسير قُدماً في إعادة ترتيب المنطقة على أسس جديدة، بغض النظر عن قبولهم لها من عدمه، حتى إنهم تجاوزوا ما توافق عليه العرب أنفسهم في المبادرة العربية عام ٢٠٠٢، كشرط لتطبيع العلاقة مع "إسرائيل".

ولعل الصورة الختامية للمؤتمر التي يظهر فيها نتنياهو وسط الصورة متصدراً المشهد، والراعي الرسمي للحفل وزير الخارجية الأميركية مايك بومبيو عن يمينه، ومعظم الوزراء العرب يحتلون مواقع هامشية في الصورة؛ قد تعكس دورهم التبعي في المستقبل.

هل نجح المؤتمر أم فشل؟ المؤتمر نجح نجاحاً كبيراً في تحقيق الهدف غير المعلن، ألا وهو كسر كل "تابوهات" العلاقة بين العرب و"إسرائيل" وإعلان التطبيع الرسمي معها، وإعطاء دفعة كبيرة لصديقهم "الجديد" نتنياهو في معركته الداخلية.

ولكن على مستوى الأهداف المعلنة لهذا المؤتمر؛ نجد أن الإدارة الأميركية فشلت في الإعلان الرسمي لخطتها للسلام في الشرق الأوسط أو ما يسمى "صفقة القرن"، ولم يتم الإعلان عن أي خطوات حقيقية عملية جديدة في إطار مكافحة "التمدد الإيراني" في المنطقة.

ولعل من أهم أوجه فشل هذا المؤتمر إظهار التراجع الأميركي الكبير في التصرف كقوة عظمى، بل إنه عزز قول البعض إنّ معظم من قام على هذه الفعالية هم من هواة ومغامري السياسة الجدد.

واضح أن مؤتمر وارسو هو لحظة فاصلة بين مرحلتين في حياة المنطقة، والإعلان عن أنّ الهدف الرئيسي هو محاصرة إيران كان للتضليل فقط، لأنهم لم يعلنوا عن أي إجراءات ضدها أكثر مما يحدث الآن. لقد كان الهدف الحقيقي هو الصورة الختامية للمسؤولين العرب وهم يقفون صفا مع نتنياهو.

علينا كفلسطينيين –بعد هذا المؤتمر– تحضير أنفسنا لانكسارات جديدة في هياكل المنطقة، وأن نعيد التفكير في القيم والإستراتيجيات والأدوات التي بنينا عليها رؤيتنا لحل الصراع مع الصهاينة. وأن تكون البداية عندنا كفلسطينيين هي إنهاء الانقسام وتحقيق الوحدة، لحماية ما تبقى ومواجهة هذه الهجمة الجديد.

إن أملنا كبير في أنّ أمتنا وشعوب المنطقة –التي هي الهدف الحقيقي من كل هذا الحراك وليس الحكام– أكبر وأوعى من أن تمرر مثل هذه المؤامرات، وستُفشلها كما أفشلت غيرها من المؤامرات، بوقف حالة التدمير الذاتي العبثية الحالية، واستعادة الوحدة على قاعدة أنّ ما يجمعنا أكبر بكثير مما يفرقنا، وأن عدو المنطقة المركزي كان وسيبقى هو الكيان الصهيوني. وستبقى فلسطين بوصلة الأمة و"ترمومتر" صحتها وعافيتها، وعنوان وحدتها ونهضتها.

بين فشل مؤتمر وارسو ونجاح مؤتمر سوتشي

منير شفيق . TRT عربي . ٢٠١٩/٢/١٩

أكثر المعترضين على مؤتمر وارسو اعتراضا لم يتوقّعوا له فشلا كالذي حدث له فعلا، مايك بومبيو وزير خارجية أمريكا دعا إلى مؤتمر عالمي ضد إيران، وكان ذلك خياره الثاني بعد أن فشل خياره الأول في أثناء زيارته الشرق أوسطية الأخيرة.

حيث كانت فكرة المؤتمر مقتصرة على حشد عربي – شرق أوسطي– أمريكي يشارك فيه نتنياهو، ولكن تغيّر الخيار في أثناء زيارته تلك نفسها تحوّل إلى خيار دولي واسع يمهد للخيار الأول. واقتُرحت وارسو، ربما قبل استشارة حكومتها مكانا للمؤتمر، وقد تلكأت في التحضير له.

صحيحٌ أن المؤتمر حشد وفقا لإعلان منظميه حوالي سبعين دولة، من بينها دويلات جاءت وفودها من المحيط الهادئ والمحيط الأطلسي على حساب أمريكا، لزيادة العدد فقط، لكن هذا الحشد جاء بأغلبيته الساحقة برؤساء وفود دون وزراء الخارجية.

أما الأهم فكانت معارضة أوروبا له وتمثيلها في الغالب بمستوى سفراء، عدا بريطانيا التي مثّلها وزير الخارجية، ولكن ببرود، كأنه جاء خجِلا ليعوّض مقاطعة وزيرة الاتحاد الأوروبي فيديريكا موغيريني، وما صدر من اعتراضات فرنسية وألمانية وإيطالية.

ولهذا اعتبر أكثر المحللين أن المؤتمر ولِد ميّتا أو فاشلا؛ وذلك بالرّغم من حضور نائب الرئيس الأمريكي مايك بِنس، بالإضافة إلى وزير الخارجية مايك بومبيو، وصهر الرئيس جاريد كوشنر.

على أن الفشل الأكبر بمستوى الفضيحة؛ فقد جاء لينحرف هدف المؤتمر من حشد ضدّ إيران إلى تسليط الأضواء على رئيس حكومة الكيان الصهيوني بنيامين نتنياهو، وهو يلتقي مع عدد وزراء الخارجية الخليجيين، المطبِّعين أصلا.

وذلك ليظهر كأنه أحدث اختراقات من خلال تلك اللقاءات مع عدد من الوزراء المعزولين عن شعوبهم، كما أظهرت التغريدات الصادرة عن سعوديين وبحرانيين وإماراتيين، ناهيك عن اليمنيينن، "المفاجأة" الوحيدة في إظهار وزير الخارجية خالد اليماني تودده لنتنياهو على مائدة عشاء.

باختصار بدا المؤتمر أشبه ما يكون بحفل انتخابي يروّج لنتنياهو في انتخاباته القادمة في إبريل/نيسان ٢٠١٩. وقد غاب "التحالف" ضد إيران، بل حتى ما أُريدَ له أن يكون حشدا لإدانتها، كما تريد أمريكا.

جاء تحويل المؤتمر إلى خدمة أهداف نتنياهو الانتخابية؛ ليكشف مدى تواطؤ إدارة دونالد ترامب معه، وما تعقده من آمال على انتخابه مرّة أخرى رئيسا لوزراء حكومة "إسرائيل"؛ وذلك كدليل على انحطاط القدرات السياسية لكل من ترمب ونائبه ووزير خارجيته وصهره، كما انحطاط نتنياهو نفسه الذي جعل من معركته الانتخابية فوق ما عداها من سياسات وأهداف.

طبعا هنيئا بهذا الفشل الدبلوماسي الأمريكي–الصهيوني، ويا للعار الذي ظهر فيه الوزراء الخليجيون المطبّعون الذين استخدمهم نتنياهو للترويج له في انتخاباته القادمة! ولم يتنبهوا أنهم بهذا انحطّوا بأنفسهم وبحكوماتهم إلى حضيضٍ مشين!.

مقابل هذا الفشل لمؤتمر وارسو حقّق مؤتمر القمة الثلاثية الذي انعقد في سوتشي بين روسيا وتركيا وإيران نجاحا ملحوظا، وقد كلّل ما أرسته القمم الثلاثية السابقة من تعاون الدول الثلاث الأكثر تأثيرا ليس بالنسبة إلى سورية فحسب؛ وإنما أيضا إلى سائر الوضع العربي– الإيراني– التركي ، المسمّى زورا بـ "الشرق الأوسط".

طبعا ثمّة إشكال عربي في عدم مشاركة طرف عربي إلى جانب إيران وتركيا في العلاقة مع روسيا عند مناقشة مستقبل المنطقة، وما يجب أن يسودها من نظام بين دولها؛ وذلك بعد انهيار النظام الذي ساد بعد الحربين العالميتين الأولى والثانية، واتسم بسيطرة الغرب الإمبريالي وبالدول التابعة، وبإقامة الكيان الصهيوني.

على أن انعقاد هذه القمة الثلاثية في ظروف الأزمات التي عاشتها المنطقة العربية–الإسلامية خلال السنوات الماضية يشكّل عنصرا إيجابيا مقابلا للسياسات الأمريكية–الصهيونية.

وما انعقاد مؤتمر وارسو من جهة، وانعقاد مؤتمر سوتشي من جهة ثانية، إلاّ الدليل على ما يواجه المنطقة من تحديات وصراعات، كما أن فشل مؤتمر وارسو وما حققه مؤتمر سوتشي من تقدّم جديد في التفاهم بين أطرافه الثلاثة يعطي مؤشرا على فشل ما يسمّى بـ "صفقة القرن"، وما ستصيبه من نجاح مناهضة السياسات الأمريكية–الصهيونية.

إنها مرحلة جديدة في توزّع القوى وعلاقاتها ببعضها، مرحلة جديدة فيما ينتظرها من تحالفات أو محاولة تحالفات، وإن كانت التحالفات ستكون أقرب للتقاطعات منها للأحلاف التي عرفتها المراحل الماضية.

مؤتمر وارسو: دلالات المكان والأهداف والخلفيات

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ـ ٢٠١٩/٢/١٨

عُقد في العاصمة البولندية، وارسو، يومي ١٣ و ١٤ شباط/ فبراير ٢٠١٩، المؤتمر الوزاري لتعزيز "السلام والأمن في الشرق الأوسط"، بحضور ممثّلين عن نحو ستين دولة، وذلك بعد مرور نحو شهر على دعوة أطلقها وزير الخارجية الأميركي، مايك بومبيو، في خطاب ألقاه في الجامعة الأميركية في القاهرة، لتنسيق الجهود الإقليمية والدولية لمواجهة نشاطات إيران "المزعزعة للاستقرار" في منطقة الشرق الأوسط. وفي حين كان تمثيل دول عديدة منخفضًا في المؤتمر، كان حضور أكثر الدول العربية على مستوى وزراء الخارجية، وأوفدت إسرائيل رئيس حكومتها بنيامين نتنياهو لتمثيلها، ومثّل الولايات المتحدة الأميركية نائب الرئيس مايك بنس. وباستثناء المظاهر الاحتفالية التي عبّر عنها المسؤولون الأميركيون نتيجة تمكنهم من جمع مسؤولين عرب إلى جانب رئيس حكومة إسرائيل، لم يخرج المؤتمر بقررات مهمّة؛ ما جعله يبدو كأن هدفه الرئيس هو توفير غطاء لتطبيع العلاقات بين بعض الدول العربية وإسرائيل، بذريعة مواجهة تهديد مشترك تمثّله إيران.

أهداف مؤتمر وارسو

جاء مؤتمر وارسو لتحقيق جملة من الأهداف، أهمها:

* طمأنة الحلفاء العرب على أن الولايات المتحدة تلتزم أمنهم، خاصة في مواجهة إيران، بعد إعلان الرئيس الأميركي دونالد ترامب، منتصف كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٨، عن نيته سحب قواته من سورية وأفغانستان. وقد تسبب قرار الانسحاب من سورية في حالة من الارتباك والقلق بين حلفاء واشنطن، خصوصًا في منطقة الخليج؛ إذ ساد اعتقاد قبل ذلك أن واشنطن قررت، في ضوء إبداء دول خليجية على رأسها السعودية استعدادًا لتحمل جزء من التكاليف، الاحتفاظَ بوجودها العسكري في مناطق شمال شرق سورية بعد انتهاء الحرب على تنظيم الدولة "داعش"، للإبقاء على تأثير أميركي ما في سورية، ومواجهة النفوذ الإيراني في المنطقة وذلك بالحيلولة دون إنشاء ممر أو "كوريدور" برّي يسمح لإيران بربط مناطق نفوذها في العراق وسورية وصولًا إلى لبنان. لكن ترامب عاد وقرر سحب قواته من سورية، بعد مكالمة هاتفية مع الرئيس التركي رجب طيب أردوغان في ١٤ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٨؛ ما تسبب في حالة من انعدام الثقة بحقيقة الالتزام الأميركي تجاه حلفاء واشنطن العرب؛

* مثّل المؤتمر الذي قدّم فكرته وأشرف على الإعداد له رئيس لجنة مراقبة نشاطات إيران بوزارة الخارجية الأميركية، السفير برايان هوك، مناسبةً لجمع مسؤولين عرب وإسرائيليين علنًا تحت عنوان مواجهة "الخطر الإيراني". ويعدّ تحقيق تقارب بين العرب وإسرائيل هدفًا رئيسًا وجزءًا من جهود واشنطن لإنشاء تحالف إقليمي لمواجهة إيران، أو لاستغلال التلويح بالخطر الإيراني لتنفيذ أجندات أميركية – إسرائيلية. وقد بدأ العمل عليه عبر طرح فكرة إنشاء "تحالف الشرق الأوسط الإستراتيجي" أو ما يسمّى في الإعلام "بالناتو العربي"؛ ويضمّ دول الخليج العربية إضافة إلى مصر والأردن، على أن يواكب ذلك تنسيق عربي – إسرائيلي بهذا الخصوص. وكان

يفترض أن يتمّ الإعلان عن إنشاء "تحالف الشرق الأوسط الإستراتيجي" في قمة تضمّ الدول العربية الثماني إضافة إلى الولايات المتحدة، وتُعقد في واشنطن خلال تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٨، إلا أن ذلك لم يحدث بسبب استمرار الأزمة الخليجية وحصار قطر، وعدم رغبة الولايات المتحدة في بذل جهد حقيقي لحلها، وهي المستفيد الأكبر منها. وهكذا قاد الفشل الأميركي في جمع الحلفاء العرب إلى توسيع دائرة المشاركة بالدعوة إلى عقد مؤتمر وارسو؛

* تهدف الولايات المتحدة من خلال عقد هذا المؤتمر إلى إنشاء تحالف دولي واسع للضغط على إيران ودفعها إلى القبول بشروط واشنطن. وتتجه الولايات المتحدة، منذ قررت الانسحاب من الاتفاق النووي مع إيران في أيار/ مايو ٢٠١٨، إلى تطبيق أقصى قدر من الضغوط على طهران لدفعها للتفاوض على اتفاق جديد يحقق ثلاثة شروط رئيسة هي: منع إيران بصورة نهائية من تطوير برنامج نووي، ووقف برنامج إيران الصاروخي، ومعالجة نفوذ إيران الإقليمي والعمل على احتوائه. وكانت الولايات المتحدة فرضت، منذ انسحابها من الاتفاق النووي، حزمتين من العقوبات ضد طهران: الأولى بدأ تنفيذها في آب/ أغسطس ٢٠١٨؛ والثانية، وهي الأشد، تمّ فرضها في تشرين الثاني/ نوفمبر من العام نفسه، وتناولت قطاع النفط والمصارف الإيرانية.

لماذا وارسو؟

يعود اختيار الولايات المتحدة للعاصمة البولندية وارسو، لعقد مؤتمر هدفه الرئيس مواجهة إيران، إلى جملة من الأسباب، أهمها:

* أن واشنطن باختيارها وارسو ترسم خطوطًا جديدة لتقسيم القارة الأوروبية بين حلفاء جدد تابعين لها يتماهون مع سياساتها الإقليمية والدولية، وحلفاء قدامى لديهم سياسات أكثر استقلالًا عنها في غرب القارة الأوروبية. ومنذ انتهاء الحرب الباردة، ازدادت ثقة واشنطن بدول أوروبا الشرقية التي انضمت إلى منظمة حلف شمال الأطلسي بعد انهيار الكتلة الشيوعية، ولا سيما بولندا وجمهورية التشيك اللتين نصبت فيهما واشنطن أجزاء مما يسمى الدرع الصاروخية لمواجهة ما تزعم واشنطن أنه خطر الصواريخ الإيرانية على القارة الأوروبية؛

* يدلّ اختيار وارسو مكانًا لعقد المؤتمر على مدى ارتهان بولندا للسياسة الأميركية، بعد أن باتت تعتمد كليًّا عليها في الدفاع عن نفسها في مواجهة ما تعتبره تهديدات روسية لأمنها. وهي من ثم تجد نفسها منحازة إلى واشنطن في مواقفها، حتى لو كانت تتعارض مع السياسات التي يتبناها الاتحاد الأوروبي؛ وبولندا عضو فيه. وهذا يعني أيضًا أن واشنطن باتت تعتمد أكثر على بولندا في تأدية أدوار، سواء في منطقة الشرق الأوسط أو في القارة الأوروبية. لذلك يعدّ المؤتمر بمنزلة فرصة لبولندا والولايات المتحدة لتعزيز شراكتهما الإستراتيجية؛ إذ تضاعف الأولى جهودها من أجل استضافة قاعدة أميركية على الأراضِي البولندية. وكان لافتًا أن البلدين وقّعا، على هامش قمة وارسو، على عقد لشراء عشرين قاذفة صواريخ بقيمة ٤١٤ مليون دولار، تسلّمها الولايات المتحدة إلى بولندا بحلول عام ٢٠٢٣؛

* في ظل عدم وجود حماسة أوروبية شديدة لعقد مؤتمر مخصص لمواجهة إيران، ظهرت وارسو على أنها الخيار الأمثل؛ بوجود حكومة يرأسها حزب "القانون والعدالة"، وهو حزب يميني ذو ميول أطلسية ولديه نظرة

متشككة حيال الاتحاد الأوروبي، علاوة على أنه يتوافق مع السياسات اليمينية والشعبوية التي ينتهجها ترامب. وقد مثّلت استضافة المؤتمر فرصة لحكومة اليمين المحافظ في بولندا لتعزيز العلاقات مع واشنطن، في وقت تواجه فيه عزلة متزايدة داخل الاتحاد الأوروبي، وسط نزاع حول التزام الحكومة معايير سيادة القانون.

سؤال الحشد والتمثيل

أدى فشل الولايات المتحدة في حشد تأييد كبير، خاصة بين حلفائها الأوروبيين، لمؤتمر تحت عنوان "مواجهة إيران"، إلى توسيع عدد القضايا التي يعالجها؛ لتشمل عملية السلام الإسرائيلية – الفلسطينية، والأزمات الإنسانية في سورية واليمن، والأمن السيبراني، والإرهاب والتطرف، وتطوير الصواريخ وانتشارها، والتهديدات التي تستهدف التجارة البحرية، وغيرها. مع ذلك، قررت دول أوروبية عديدة خفض مستوى تمثيلها في المؤتمر، في حين قاطعته المفوضة العليا للشؤون الخارجية والأمن في الاتحاد الأوربي، فيديريكا موغريني، متذرعة بمشاركتها في مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي في أديس أبابا. ويتمسك الاتحاد الأوروبي بالاتفاق النووي الإيراني، خاصة الدول الأطراف فيه وهي فرنسا، وبريطانيا، وألمانيا، والتي تشجع إيران على الاستمرار فيه. وقد ذهبت هذه الدول أبعد من ذلك، عندما اتفقت على إنشاء آلية مصرفية خاصة للالتفاف على العقوبات الأميركية على إيران، والاستمرار في التبادل التجاري معها، خاصة في الجوانب ذات البعد الإنساني. وقد بررت بريطانيا إيفاد وزير خارجيتها إلى المؤتمر بأن هدفه تركيز الضوء على الحرب في اليمن التي ترى بريطانيا أنها معنية بها على نحو مباشر.

وقد برز الخلاف الأوروبي – الأميركي واضحًا حول إيران في المؤتمر، في الكلمة الافتتاحية التي ألقاها نائب الرئيس الأميركي بنس؛ فقد طلب من الحلفاء الأوروبيين الانسحاب من الاتفاق النووي مع إيران، وأدان مبادرة جديدة من جانب فرنسا وبريطانيا تسمح لشركات أوروبية بمواصلة العمل في إيران، على الرغم من فرض العقوبات الأميركية مجددًا على طهران. وقال "إنها خطوة غير حكيمة ستقوّي إيران وتضعف الاتحاد الأوروبي وتبعد المسافة أكثر بين أوروبا والولايات المتحدة".

تحالف عربي – إسرائيلي في مواجهة إيران!

لم تنتج من المؤتمر أي سياسات جديدة ضد إيران، وتحوّل إلى محاولة لرفع الحرج عن الأطراف العربية الساعية للتطبيع مع إسرائيل، كما تحوّل إلى مدخل يسمح باستمرار العمل على إنشاء "تحالف" عربي – إسرائيلي بحجة مواجهة إيران. ففي حين تستعد الولايات المتحدة للانسحاب من سورية، يتوقع أن تقود إسرائيل جهود مواجهة إيران في المنطقة خاصة في سورية؛ وهذا يتطلب، بحسب واشنطن، أن يقبل العرب بتمرير تسوية للقضية الفلسطينية من دون الفلسطينيين ووفق الرؤية الإسرائيلية التي يسعى للترويج لها صهر الرئيس الأميركي ومبعوثه إلى الشرق الأوسط جاريد كوشنر تحت عنوان "صفقة القرن". وهذا يعني أن تستقر المعادلة على قيام إسرائيل بمساعدة العرب على مواجهة إيران، في مقابل قبولهم بتصفية القضية الفلسطينية. وكانت إدارة ترامب شرعت أصلًا في تنفيذ هذه الرؤية، من دون مقاومة عربية تذكر، لمّا اعترفت بالقدس عاصمة لدولة الاحتلال، ونقلت سفارتها إليها في أيار/ مايو ٢٠١٨، ثم ضغطت على وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين

(الأونروا) بوقف التمويل عنها لإعادة تعريف اللاجئ؛ بحيث يتمّ استبعاد ملايين الفلسطينيين من هذه الفئة بما يمهّد لتصفية حق العودة، بينما تستمر إسرائيل في نشاطاتها الاستيطانية وضمّ الأراضي الفلسطينية في الضفة الغربية، لفرض أمر واقع في نهاية المطاف. وتتوقع إدارة الرئيس ترامب من الدول العربية أن تساعدها في الضغط على الفلسطينيين الذين يرفضون حتى الآن أي حديث بشأن ما يسمى صفقة القرن، للقبول بالمقترحات التي يتوقع أن يعلن عنها كوشنر بعد الانتخابات التشريعية الإسرائيلية المقررة في ٩ نيسان/ أبريل ٢٠١٩.

خاتمة

لم يخرج مؤتمر وارسو، الذي كان يفترض أن يكون هدفه الأساسي مواجهة إيران، بمقررات مهمّة بسبب الانقسام بين الولايات المتحدة التي انسحبت من الاتفاق والدول الموقعة على الاتفاق النووي وأبدت تمسكًا به (أي بريطانيا، وفرنسا، وروسيا، والصين، وألمانيا) ورفض بعضها حضور المؤتمر. فكأن هدفه الأساسي هو فتح الباب أمام التطبيع العلني بين إسرائيل والدول العربية كما بدا خلال المؤتمر.

لن يكتب النجاح لمحاولات الولايات المتحدة إيجاد رابط بين مواجهة إيران وتصفية القضية الفلسطينية؛ بحيث تضغط الدول العربية على الفلسطينيين للقبول بتسوية وفق الرؤية الإسرائيلية في مقابل تعاون عربي – إسرائيلي لمواجهة إيران. وذلك ليس فقط لأن إسرائيل لن تحارب إيران نيابة عن العرب، بل بسبب عدم قبول أي طرف فلسطيني يحظى بأي قدر من الشرعية بتصفية القضية الفلسطينية كما تريد إسرائيل والولايات المتحدة. ولولا عدم جواز الاستهانة باندفاع دول خليجية للتطبيع مع إسرائيل وعواقبه، لكان مؤتمر وارسو تجمعًا احتفاليًا آخر انتهى بانفضاض المدعوين.

مؤتمر وارسو من هم الاخسرون؟.. ولماذا خرجت ايران الفائز الاكبر.. ولكن؟

زكي بني ارشيد ـ رأي اليوم ـ ٢٠١٩/٢/١٨

في العاصمة البولندية (وارسو)، وعلى الهواء مباشرة، سمعنا وشاهدنا ما لم يخطر على بال، وما لا يحتمله المخيال السياسي، من فواجع المفاجآت، وغرائب الأحلام وفواحش الإثم والأوهام.

ان يسعى نتنياهو لإستكمال مضمار التطبيع العلني مع الدول العربية، وفوق الطاولة، كما طالب بذلك أفيغدور ليبرمان عندما قال : (إن الشيء الوحيد الذي يمكن أن يشكل ضوءا في نهاية النفق هو سلام إقليمي يشمل علاقات دبلوماسية واقتصادية كاملة فوق الطاولة وليس تحتها مع دول الخليج وغيرها".

نتنياهو الذي عاد من هناك منتشياً وفخوراً بما أنجز، ليس لإبراز حجم الإختراق الذي حصل في الجانب الرسمي العربي فقط، وإنما أيضا لأنه عاد بذخيرة وفيرة في حصاد المعركة الإنتخابية المقررة في شهر نيسان القادم.

مشاهد الانسياح والانجذاب إلى الحضن "الإسرائيلي" كانت صادمة للمشاعر الوجدانية الوطنية والعربية، ولكن الاسوء من كل ذلك أن يتبارى بعض الوزراء العرب في التحريض ضد إيران باعتبارها عقبة تحول دون اتمام عملية السلام.

مكتب نتنياهو سرب للاعلام فيديو من عشاء مغلق مع بعض وزراء الخارجية العرب، الذين عبروا عن تأييدهم الواضح بتقديم الموضوع الإيراني على حساب القضية الفلسطينية.

بعض ما قاله البعض هناك: (لولا المال الإيراني السام لانتهى الصراع العربي "الإسرائيلي" منذ زمن طويل.

أما نتنياهو فقد قال في مؤتمر صحفي بعد إجتماع وارسو أنه يأمل أن يتم كشف ما قيل في الجلسات المغلقة في المؤتمر، والمح أن مواد المؤتمر بيديه، لكنه لا يرغب بالإعلان عنها.

ان تسعى القيادات "الإسرائيلية" لتحريض العرب ضد الأعداء الجدد، فهذا هو التعبير عن المصالح الاستراتيجية للحركة الصهيونية، في اسدال الستار على اخر فصول الصراع العربي "الإسرائيلي"، وتحويل الإهتمام والبوصلة نحو قائمة الأهداف الجديدة للحرب ضد إيران وضد الإرهاب والتطرف.

والإرهاب في المفهوم "الإسرائيلي" يتمثل بالمقاومة التي تدافع عن نفسها وتسعى لاسترجاع حقوق الشعب الفلسطيني.

أصبحت إيران وفقا لنظرية العدو البديل، هي المغناطيس السياسي الجاذب لبرادة الحديد العربي، وتشكيل الحلف الجديد.

جهتان استفادتا من الانهيار العربي في حفلة الزندقة البولندية، الجهة الأولى هي الحملة الانتخابية اليمينية المتطرفة داخل المجتمع العبري.

إذ ما لم تحصل مفاجأة من العيار الثقيل، فإن إعادة تصعيد الأحزاب "الإسرائيلية" الأكثر تطرفا وعنفا، هي النتيجة التي تنتظر الجميع، وعلى العالم ان يتهيئ للتعامل مع عصابة إرهابية متطرفة مارقة، اختطفت القرار

الأميركي، وتمردت على المجتمع الدولي، ما يعني استمراراً لتهديد الأمن والسلم الدوليين، ويعني أيضا استمرار تحمّل المجتمع الدولي لاعباء هذا الكيان المتمرد.

وأما الجهة الثانية المستفيدة من خطاب الكراهية في وارسو فهي إيران، التي ستوظف هذا الخطاب لكسب التأييد الشعبي، والإمساك بإمكانية تحريض الشعوب العربية ضد أنظمتها المتخمة بالفشل والفساد، ومن جهة أخرى فإن بقاء انفلات

الحالة "الإسرائيلية" العنصرية، واستثنائها من الاستحقاق الدولي، سيمنح إيران المبررات الكافية للتمرد والمناورة وعدم الإلتزام بما يُطلب منها.

بعد سقوط الأقنعة ومعها سقطت أوراق التوت التي كانت تواري سوءات الأنظمة العربية، وبمعزل عن تعقيد المشهد السياسي المتهالك، فإن الموقف المطلوب ان ينتبه أصحاب القرار إلى خطورة ان نبقى كعرب ومسلمين احجاراً على رقعة الشطرنج، وفي موقع المصنوع والمنصوب والمجعول والمفعول، وليس لنا من سبيل إلا ان نتحرر من ربقة التبعية والارتهان، وإعادة رسم الخرائط الوطنية والإقليمية وأن وأن ننتج ذاتنا من جديد.

ليس صحيحا ان الإدارة الأميركية – كما صرح ترامب– أنها هي القادرة على حماية الكراسي والعروش، وليس صحيحا أيضاً ان الطريق الى واشنطن يمر عبر تل أبيب، فتلك الدول معنية بمصالحها وما يتدفق على خزائنها من أموال عربية، وأسواق استهلاكية مفتوحة.

المحزن حقاً أن خسارة العرب متحققةٌ في كل الأحوال ومهما كانت النتائج.

فإيران التي تحرضون عليها لو تحولت إلى دولة تابعة فسيكون لها الدور الإقليمي الفاعل كما كانت في عهد الشاة، وستواجهون قدركم الجديد في مواجهة

شرطي المنطقة الذي سيحاصركم ويبتزكم ايضا.

والكلمة الأخيرة لإيران التي غرّتها قوتها فارتكبت المآسي والآثام، وشاركت مع جهات أخرى بالشحن الطائفي والمذهبي، فقد آن الأوآن لمراجعة المواقف والسياسات، ليس على الصعيد المحلي الإيراني فحسب، وإنما بالتوقف عن مسار العبث بالمكونات داخل الدول العربية وتحويل بعضها إلى أدوات نفوذ لبسط السيطرة والهيمنة وتفتيت المجتمعات،

لغة التهديد المتبادل يعزز الفجوة بين الشعوب والدول، وممارسة العنف الطائفي يستدعي المزيد من خطاب الكراهية والتنازع، وهذه لعبة يتقنها المتطرفون في كلا الاتجاهين،

والمخرج من الأزمة يحتاج مصالحات جادة،

والتحرر من سطوة المتطرفين والمزايدين.

فهل إلى ذلك من سبيل؟.

الأمين العام الرابع السابق لحزب جبهة العمل الإسلامي

أربعة اجتماعات تغير ملامح العالم!

مصطفى السعيد ـ الأهرام ـ ٢٠١٩/٢/١٨

أربعة اجتماعات خلال أسبوع واحد تغير ملامح العالم، وتحدد مسارات جديدة لأزمات مزمنة، فقد استقبلت روسيا اثنين من هذه الاجتماعات الأربعة، الأول في موسكو وجمع ١٢ فصيلا فلسطينيا، والثاني في سوتشي وبحث مصير إدلب وشرق الفرات، بينما نظمت الولايات المتحدة اجتماعا في وارسو كان من المفترض أن يناقش وضع استراتيجية مواجهة إيران، إلا أن عددا من المدعوين رفض العنوان، واضطرت واشنطن إلى تعديله ليبحث سبل السلام في المنطقة، أما الاجتماع الرابع فقد شهدته أروقة الأمم المتحدة، عندما حاولت الولايات المتحدة استصدار قرار يمنحها حق إرسال مساعدات إنسانية.

لم يسفر اجتماع الفصائل الفلسطينية في موسكو عن صدور بيان يحدد مطالب الفصائل الفلسطينية نظرا للتفاوت الكبير في توجهات تلك الفصائل، خاصة بين المتمسكين بحمل السلاح وإرغام إسرائيل على الانسحاب، والمراهنين على المفاوضات والمبادرات الجديدة التي قد تمنحهم عروضا أفضل، واتفقت الفصائل على نقطتين فقط، وهما استمرار جهود المصالحة ورفض صفقة القرن الأمريكية.

لكن اللافت في اجتماع موسكو هو أن روسيا بدأت الانخراط عمليا في القضية الفلسطينية، وأنها اختارت التوقيت المناسب حيث التراجع الأمريكي في المنطقة، كما اختارت بأن تبدأ خطواتها العملية بجمع الفصائل الفلسطينية، لأنها من سيكون لها القرار الفاصل في أي مبادرة للتسوية. لقد أرادت موسكو أن تقول إنها الطريق البديل للخطوات الأمريكية المتعثرة، وهو ما صرح به وزير الخارجية الروسي سيرجي لافروف عندما وصف صفقة القرن الأمريكية بأنها مدمرة، لقد دخلت المنطقة رسميا عصر تعدد الأقطاب بإمساك روسيا بملف القضية الفلسطينية، والإشارة إلى أن لها حلفاء إقليميين، وأنها جديرة بالوساطة في القضية الفلسطينية وليست الولايات المتحدة المنحازة بشدة إلى إسرائيل.

في التوقيت نفسه كانت الولايات المتحدة قد جمعت ممثلين لنحو ستين دولة من بين سبعين دولة دعيت للاجتماع في العاصمة البولندية وارسو، لمناقشة جهود السلام في المنطقة، ويتطرق إلى إيران بوصفها العقبة الرئيسية ضد السلام الذي تنشده واشنطن، لكن أوروبا لم تكن متحمسة للانخراط في الاجتماع الأمريكي، وهو ما انعكس على التمثيل الضعيف والتصريحات غير المنسجمة مع التوجهات الأمريكية، إلا أن الأهم هو عدم الإعلان رسميا عن إطلاق صفقة القرن، رغم التأكيدات الأمريكية أنها ستكون بداية العام الحالي، ولن تجد مناسبة أفضل من اجتماع وارسو لإطلاق الصفقة، إلا أن الاجتماع انتهى دون إصدار بيان ختامي.

واجتماع سوتشي بحث خلاله الرئيس الروسي بوتين مع رئيسي تركيا وإيران الوضع في سوريا، ووضح من الاجتماع أن التوافق الروسي التركي الإيراني له الكلمة العليا في ترتيبات الوضع في سوريا بعد الانسحاب الأمريكي الوشيك من شرق الفرات، والذي أشار لأول مرة إلى ترتيبات سورية تركية مشتركة، في خطوة لافتة إلى

الاستدارة التركية الأوسع باتجاه التحالف الروسي وليس الأمريكي، فالقوات الأمريكية تواصل حزم أمتعة جنودها، لتنهي مغامرة طويلة وشاقة ومكلفة، لم تحقق فيها الولايات المتحدة شيئا، بل تركت المزيد من الجراح والندوب.

اما الاجتماع الرابع فقد حاولت خلاله الولايات المتحدة كسب تأييد الدول الأعضاء في مجلس الأمن لمشروع قرار يمنحها حق إرسال مساعدات إنسانية إلى فنزويلا، وجوبهت برفض قوي من روسيا والصين، وحذرت موسكو من التدخل العسكري الأمريكي تحت غطاء المساعدات الإنسانية، وعدم أحقيتها في إرسال مساعدات إلا عبر حكومة مادورو الشرعية، وتجاوز القوانين الدولية، واستباحة التدخل في شئونها لدرجة تغيير رئيس الدولة الشرعي، وهو ما يهدد باندلاع المزيد من الحروب، ولم تجد الولايات المتحدة دعما من حلفائها الأوروبيين، الذين اكتفوا بموقف وسطي بين روسيا والولايات المتحدة، وطالبوا بالدعوة إلى إجراء انتخابات رئاسية جديدة، مع التحذير من أي تدخل عسكري.

كشفت الاجتماعات الأربعة عن حجم الصراع الدولي واتساعه، وكيف أن الولايات المتحدة لم تعد قادرة على فرض إرادتها، وأنها في أضعف حالاتها منذ الحرب العالمية الثانية، ومرشحة للمزيد من التراجع في ظل أزماتها الداخلية والصراع بين الرئيس ترامب والكونجرس، واستمرار التباعد بين الولايات المتحدة وأوروبا، مع بروز دور روسيا والصين، وهو ما ينبيء بأن العالم متعدد الأقطاب قد أصبح حقيقة واقعة، لكن أقطابه ليست راضية بمواقعها، وأن عليها إما أن تدرك موازين القوى الجديدة وتسلم بها، وإما أن تدخل جولات جديدة من الصراعات سواء عبر الاقتصاد أو الحروب غير المباشرة.

العرب والتغيرات في موازين القوى الدولية

د. يوسف مكي ـ الخليج ـ ٢٠١٩/٢/١٩

عبر التاريخ، وفي الحروب الكبرى التي شهدتها البشرية، هناك منتصرون ومهزومون، والتغيرات في موازين القوى العسكرية والسياسية والاقتصادية الدولية، هي نتاج للخلل بين القوى المتصارعة في ميادين الحروب. والنظام الدولي، قديماً وحديثاً، هو انعكاس واقعي للتغيرات التي تأخذ مكانها في موازين القوة.

استخدمنا مفهوم النظام الدولي، في هذا الحديث، بشكل مجازي، ذلك أن مفهوم الدولة، هو مفهوم معاصر، ارتبط بالثورات الاجتماعية والتحولات السياسية التي شهدتها القارة الأوربية، بعد الثورة الفرنسية عام ١٧٨٩. وما ساد قبلها هو امبراطوريات وممالك وإمارات ، لا تستمد قوتها من علاقات تعاقدية، بل من عنصر القوة وحده، يفرض المنتصر فيه سطوته داخلياً وخارجياً. وكانت مفاهيم الاستقلال والسيادة وعدم جواز التدخل في الشؤون الداخلية للبلدان الأخرى، غريبة، على النظم السياسية التي سادت قبل إقرار مبدأ التعاقد وتداول السلطة والفصل بين السلطات.

مثلت اتفاقية ويستفاليا الموقعة في ٢٤ أكتوبر عام ١٦٤٨م، انتقالاً رئيسياً في المفهوم الأوروبي، نحو الاستقلال والسيادة وعدم جواز التدخل في الشؤون الداخلية للبلدان الأخرى. لكن تلك الاتفاقية اقتصرت على القارة الأوروبية، وكان لها إسهامها الكبير في توقف الحروب المريرة والطويلة، بالقارة الأوروبية. وقد أسست هذه الاتفاقية لمبدأ إنساني عالمي، أقرته لاحقاً عصبة الأمم، بعد الحرب العالمية الأولى، وأعيد التأكيد عليه بعد تأسيس الأمم المتحدة، وانتهاء الحرب العالمية الثانية. ولا تزال الشعوب المقهورة تناضل من أجل تثبيت وترسيخ مبادئ ويستفاليا.

في العصر الحديث، شهد العالم، انبثاق نظامين دوليين، الأول بعد الحرب العالمية الأولى، حيث تأسست عصبة الأمم على قاعدة رفض الاستعمار وحق الشعوب في تقرير المصير، وبقية المبادئ الأربعة عشرة التي أعلنها الرئيس الأمريكي ويدرو ويلسون، والتي عرفت بمبادئ حقوق الإنسان. وكانت نتائج الحرب، وما تمخض عنها من اختلال في موازين القوة الاقتصادية والعسكرية والسياسية للاستعمار التقليدي، قد أكدت بما لا يقبل الجدل، أن النظام الدولي الذي انبثق عن الحرب هو نظام مؤقت. وقد عبرت مبادئ ويلسون بشكل صريح، عن محدودية زمن هذا النظام. فقد أقرت عصبة الأمم استمرار هيمنة الاستعمار التقليدي، على البلدان العربية، ولكن إلى حين. فقد برزت مفاهيم جديدة للاستعمار القديم، حملت مفاهيم الحماية والوصاية والانتداب، وجميعها مفاهيم تشير إلى محدودية زمن ومستوى الهيمنة الاستعمارية على المنطقة.

ولم يمض سوى أقل من عقدين من الزمن، إلا والعالم يشهد حرباً كونية أخرى، أكثر ضراوة وفتكاً وقسوة. ومرة أخرى، كان مركز اندلاع الحرب، هو القارة الأوروبية، تماما كما كان الأمر، في الحرب الكونية الأولى.

السؤال الذي يواجه القارئ العربي، هو لماذا نحن بالذات الذين نظل خارج حركة التاريخ؟! كيف لأمم أخرى، مثل ألمانيا واليابان، تمر بهزائم مريرة، وترفع راية الاستسلام، ومن ثم تنهض من كبوتها بشكل سريع؟ بل إن

تركيا التي توحد العرب مع الغرب، لإنهاء سلطنتها العثمانية، والتي ألحقت الهزيمة الكاملة بها، نهضت من جديد، حين تكون المقاربة بواقع العرب؟! أسئلة لا يقصد منها الاحباط والتيئيس، بل المساعدة على التفكيك والفهم، وتقديم أجوبة تساعدنا على الخروج من النفق الراهن.

في الحديث السابق، ناقشنا أهمية التراكم، ببعديه الحضارى والكمي. وما تفردنا في المنطقة بمعاناته، هو انعدام التراكم. فألمانيا كانت بلدا قويا قبل الحرب العالمية الأولى، وجرت هزيمتها، لكنها تمكنت من استعادة عافيتها عسكريا واقتصاديا بسرعة فائقة، جعلتها تحاول الانتصار لكرامتها التي أهدرت في الحرب الكونية الأولى. وحين جرت هزيمتها، لم تكن الهزيمة نهاية المطاف. فقد ظلت خبراتها كامنة فيها. وجاء الأمريكيون بمشروع مارشال وحلف الناتو، لينتشلوها من الهزيمة، ولتعيد بناء قوتها الاقتصادية بسرعة قل لها نظير.

والحال هذا لا يختلف كثيراً عن اليابان، التي كانت قوة استعمارية قبل الحرب، تمكنت من احتلال بلدان في آسيا أضعاف مساحتها وسكانها. لم تفقد خبراتها ولا مصادر ثروتها ولا إرثها، وعادت مجدداً، قوة اقتصادية عالمية رائدة.

وبالتأكيد فإن أي مقاربة موضوعية بيننا وبين هذه الأمم ليست في صالحنا. فالأمة العربية عانت من انقطاع طويل، بعد سقوط بغداد، لأكثر من ألف عام، تفتت الأمة إلى إمارات وممالك صغيرة، وتعطلت سبلها عن مواصلة دورها الحضاري. وحين بدأت يقظتها العربية الجديدة، في منتصف القرن التاسع عشر، لم تتمكن من تحقيق التراكم في هذه اليقظة، فقد زج بها في خضم الأحداث، وهي لم تزل غضة بعد. وكان تنافسها مع استعمار فتي، يفوقها قوة وعدداً، وتراكماً حضارياً.

وبسبب عوامل الضعف هذه ضاعت فرص كبيرة، علينا. لم نتمكن من اقتناص نتائج هزيمة السلطنة العثمانية، بعد الحرب العالمية الأولى، وأضعنا فرص بناء الدولة الحديثة، بعد تمكننا من انتزاع الاستقلال، بعد الحرب العالمية الثانية، وهزيمة الاستعمار التقليدي.

فهل سنضيع مرة أخرى، فرصة الخلل الراهن في موازين القوى الدولية، وتباشير انبثاق نظام دولي جديد، بدأت ملامحه في التشكل، أم أن قدرنا سيظل دائماً البقاء على هامش التاريخ؟

تنافس على الفشل بين واشنطن وموسكو

د. محمد السعيد إدريس ـ الأهرام ـ ٢٠١٩/٢/١٩

بقدر ما كانت قمة «سوتشى» الثلاثية التى جمعت بين رؤساء روسيا وإيران وتركيا يوم الخميس «٢٠١٩/٢/١٤» الماضى اختباراً لمدى قدرة روسيا على وضع «قواعد لعبة» جديدة يجرى احترامها من الشريكين الإيرانى والتركى وتضع فى اعتبارها العقبة الإسرائيلية التى تحول دون وصول موسكو إلى غايتها فى التوفيق بين الشركاء، بقدر ما كان مؤتمر وارسو الذى دعت إليه الولايات المتحدة الأمريكية بالتنسيق مع بولندا يومى الأربعاء والخميس «١٣و١٤/٢/٢٠١٩» تحت اسم «السلام والأمن فى الشرق الأوسط» اختباراً هو الآخر لمدى قدرة الولايات المتحدة على التأسيس لفرض «قواعد لعبة» جديدة ضد إيران، يكون فى مقدورها احتواء ما تشكله من مصادر للتهديد وتطويعها ضمن متطلبات الأمن الإسرائيلية.

كان المؤتمران: سوتشى ووارسو مباراة بين موسكو وواشنطن على من سيتفوق منهما على الآخر فى الإمساك بالأوراق القوية فى الشرق الأوسط، ومن سيقدر منهما على أن يتفوق فى فرض نفوذه. ما يعنى أن الشرق الأوسط عاد مجدداً ساحة صراع نفوذ أمريكى روسي. اللافت فى هذا كله، أن إسرائيل هى الطرف الوحيد الذى يحرص على أن يقف بقدميه ثابتتين وممتدتين واحدة على أرضية التحالف الذى تقوده روسيا والأخرى على أرضية التحالف الذى تقوده واشنطن، ما يعنى أنها تريد أن تجعل من نفسها طرفاً فى جنى الثمار، أما باقى الأطراف فهى المعنية بدفع الأثمان: العرب وإيران وتركيا.

وإذا كانت نتائج «مؤتمر وارسو» و«قمة سوتشي» لم يعلن عنها كلية، وأن كل ما نشر هو مجرد مؤشرات وبيانات ومداخلات للمتحدثين فى المؤتمرين، فإن من الممكن رصد بعض المعالم الكاشفة لحدود النجاح والفشل الذى تحقق.

أول هذه المعالم هو أن «النجاح المؤزر» قد خاصم المؤتمرين. فإذا كانت قمة سوتشى قد تفوقت فى إنجاز الأهداف، فهذا مرجعه إلى أن قمة سوتشى ركزت فقط على ثلاثة ملفات تخص الأزمة السورية دون التطرق إلى ملفات أخرى من شأنها أن تنحرف بهدف القمة. الملف الأول هو ملف ملء الفراغ بعد الانسحاب الأمريكى من شمال سوريا، و الثانى هو مصير «مثلث الشمال السورى» وبالتحديد مصير «مشكلة إدلب» بين الحسم العسكرى الذى تريده كل من روسيا وإيران وسوريا لتصفية آخر البؤر الإرهابية، وبين الحرص التركى على منع هذا الحسم العسكرى، والمحافظة على الوضع القائم. أما الملف الثالث فيتعلق باللجنة الدستورية التى ستتولى صياغة الدستور السورى الجديد، والتوافق على القائمة الثالثة مثار الخلاف منذ عهد المبعوث الدولى السابق ستيفان دى ميستورا، وهى القائمة التى تخص المشاركين فى اللجنة الدستورية من ممثلى منظمات المجتمع المدنى السورية.

«قمة سوتشى» التى خططت روسيا لانعقادها فى موعد يتزامن، بشكل متعمد، مع موعد انعقاد «مؤتمر وارسو» الذى رفضت حضوره فى إعلان سافر للتحدى مع واشنطن، لم تستطع حسم الخلاف الإيرانى الروسى حول

موقف موسكو من الاعتداءات الإسرائيلية على إيران فى سوريا، ووضع حدود للتفاهمات الروسية- الإسرائيلية بهذا الخصوص. كانت هناك رغبات إيرانية وتركية لتمارس روسيا ضغوطاً على إسرائيل لمنعها من اعتداءاتها على قوات إيرانية فى سوريا، خصوصاً أن رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نيتانياهو سيزور موسكو يوم ٢١ فبراير الحالى، لكن لم تظهر مؤشرات مؤكدة على وعود روسية بهذا الخصوص ما يعنى الإبقاء على وجود عقبة مهمة فى جبهة التحالف الروسى إضافة إلى عقبة أخرى هى فشل التوفيق بين تركيا وسوريا بخصوص من سيسيطر على الشمال السورى بعد الانسحاب الأمريكى؛ سوريا أم تركيا.

ثانى هذه المعالم أن «مؤتمر وارسو» تحول مبكراً من قمة عالمية هدفها احتواء ما سمته واشنطن «الخطر الإيرانى» إلى مجرد مؤتمر أو اجتماع لوزراء خارجية وممثلى الدول التى قبلت أن تلتقى على حوار موسع لا يركز على إيران ولكن يتحدث عن قضايا ذات «صيغة عمومية» مثل السلام والأمن فى الشرق الأوسط. كما أن هذا المؤتمر تعرض لانقسام حاد ومبكر فى الموقف بين الولايات المتحدة والدول الأوروبية التى حرصت على أن يكون تمثيلها فى المؤتمر شكلياً أو بروتوكولياً من خلال دبلوماسيين من الدرجة الثانية.

الانقسام بين المشاركين فى «مؤتمر وارسو» حول «الخطر الإيراني» وإن كان قد حال دون نجاح المؤتمر فى التوصل إلى قرارات ذات معنى لاحتواء إيران فإنه أعطى فرصة لرئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نيتانياهو ليصول ويجول فى المؤتمر بالتنسيق مع جاريد كوشنير مستشار البيت الأبيض والمكلف بمبادرة «صفقة القرن الأمريكية» وليفرض كل الأولوية لمصلحة ملف التطبيع العربى مع إسرائيل، بعد أن شارك فى حفل العشاء الافتتاحى للمؤتمر مع عدد من وزراء الخارجية العرب الذى اعتبره «منعطفاً تاريخياً».

محصلة مؤتمر وارسو ربما تكون الفشل فى التأسيس لتحالف دولى ضد إيران، فالمؤتمر لم يتضمن بياناً ختامياً باسم المشاركين فيه، لكنه تضمن بياناً صدر باسم الولايات المتحدة وبولندا فقط، لكنه فضلاً عن ذلك لم يرتق إلى المستوى الذى أرادته واشنطن التى أعلنت على لسان مايك بنس نائب الرئيس الأمريكى أن إيران هى «الخطر الأكبر على المنطقة» لكن النجاح الوحيد الذى تحقق هو إرساء قواعد لتحالف عربى مع إسرائيل، وهو الوجه الآخر لمعادلة الصراع مع إيران بعد أن أضحى الصراع مع إيران هو البديل للصراع مع إسرائيل.

وإذا كان «مؤتمر وارسو» قد فشل فى التأسيس لتحالف دولى ضد إيران، فإن «قمة سوتشى» بفشلها فى حل معضلة الصراع الإسرائيلى- الإيرانى فى سوريا يمكن أن تسهم فى تهيئة الظروف لنشوب حرب إسرائيلية - إيرانية فى سوريا، وهى الحرب التى باتت محتملة إن لم تكن مؤكدة على النحو الذى حذر منه محمد جواد ظريف وزير الخارجية الإيرانى فى كلمته أمام مؤتمر ميونيخ للأمن «٢٠١٩/٢/١٧» عندما اتهم إسرائيل بالسعى إلى الحرب وقال إن «الطريقة التى تتصرف بها الولايات المتحدة تجعل فرصة نشوب حرب هائلة»، عندها ستكون موسكو أمام أصعب تحدياتها بين الانتصار لحليفها الإيرانى وبين الصمت على تجاوزات من تراه شريكاً إسرائيلياً فى ملفات روسية شرق أوسطية كثيرة، أبرزها الملفان الفلسطينى والسوري. تحديات تضع روسيا على قدم المساواة مع واشنطن فى التنافس على الفشل فى إدارة ملفات الشرق الأوسط .

صفقة مُفاجِئة بين ترامب وإيران؟

طوني عيسى . الجمهورية . ٢٠١٩/٢/١٩

في الأروقة الديبلوماسية الأوروبية كلامٌ مثير عن اتّجاهٍ انقلابيّ قد يظهر فجأة في العلاقات بين الولايات المتحدة وإيران. وتوحي المصادر المطلعة على الموقف الفرنسي بأنّ جزءاً أساسياً من الخلاف بين باريس وواشنطن حالياً يعود إلى اقتناع الرئيس إيمانويل ماكرون وحلفائه الأوروبيين بأنّ الرئيس دونالد ترامب يضغط لإقحامهم في النزاع مع طهران، لأنه يريد أن يستثمر ذلك لمصلحته. ففي النهاية، عندما يحين موعد الصفقة مع طهران، سيقطف ترامب كل الأرباح، ويترك الأوروبيين على قارعة الطريق!

تتخوّف المصادر من تكرار ما جرى بين ترامب وكوريا الشمالية. فالتوتر القائم اليوم بين إيران والولايات المتحدة، على خلفية الملف النووي الإيراني، يبقى أدنى بكثير من التوتر الذي شهدته العلاقات الأميركية مع كوريا الشمالية طوال العام ٢٠١٧، على خلفيةٍ نوويةٍ أيضاً.

لقد عمد الرئيس الكوري الشمالي كيم جونغ أون إلى تحدّي ترامب بتنفيذ تجربة نووية (قنبلة هيدروجينية) في أيلول ذلك العام، واختبر صاروخاً عابراً للقارات، وقال إنه قادرٌ على ضرب أيِّ مكان في الولايات المتحدة نفسها.

سخَّر ترامب كل ضغوط الأمم المتحدة، وحرَّض أوروبا على الانخراط في المواجهة مع كوريا. ولكن، مطلع ٢٠١٨، بدأت تظهر فجأة ملامح الانعطاف في العلاقات الأميركية- الكورية الشمالية، من خلال تحسّن العلاقات مع كوريا الجنوبية. ثم بدأ تبادلُ الرسائل بين كيم وترامب إلى أن تمّت الصفقة ثنائياً في حزيران، فيما بقي الأوروبيون خارج المشهد.

كان لافتاً قول ترامب: «إنّ الصفات الشخصية التي تجمعني مع كيم جونغ أون لها دور حاسم في نجاح اللقاء به». وهذا الكلام يبدو دقيقاً لأنّ الرجلين يمتلكان مواصفات شخصية «غير تقليدية». فهما يلعبان على حافة الهاوية، ثم ينقلبان فجأة إلى خيارات أخرى. وهذا المناخ لا يشاركهما فيه قادةُ أوروبا. وبديهي أن يكون الأوروبيون أقرب إلى نهج باراك أوباما.

سبق هذا النموذج من التعاطي الترامبي مع كوريا الشمالية نموذج آخر مع المجموعة العربية. فبعد حملة انتخابية بدا فيها ترامب متحمِّساً جداً لخوض مواجهة خطرة مع «الأرضية العربية»، الخليجية تحديداً، لـ«لإرهاب الإسلامي»، وفي ظلّ ضغوط على المملكة العربية السعودية من خلال ملف ١١ أيلول، قفز الرئيس الأميركي إلى الخليج العربي وقدّم تعهّداتٍ بالدعم والمساندة ضد إيران، وقطَفَ الثمار ٤٥٠ مليار دولار، وعادت المياه إلى مجاريها.

في الملف السوري، يمارس ترامب اللعبة إياها. وها هي قواته تبدأ بالانسحاب، وما أثمانُ هذا الانسحاب أو العواقب التي ستتأتّى عنه؟ ولذلك، ليس واضحاً إذا كان قادة روسيا وإيران وتركيا قد تلاقوا للاتفاق على توزيع الحصص، بعد خروج الأميركيين، أم إنهم تلاقوا لمعالجة الهواجس التي ينذر بها الانسحاب الأميركي.

الخبراء يقولون إنّ ترامب يعتمد في نهجه السياسي أسلوبَ رجل الأعمال: يضغط على الطرف الآخر حتى يضعف، أو يتحطَّم، فيهرع إليه للمفاوضة وعقد الصفقات.

ولذلك، ليس مؤكداً أنّ تصعيدَ ترامب الذي يتجاوز كل السقوف أحياناً هو في الضرورة تصعيدٌ تدميري. وعلى الأرجح، ستليه صفقة تفاجئ «جمهور المشاهدين».

والسؤال اليوم هو: هل يكرِّر ترامب مع إيران اليوم تجربته مع كوريا الشمالية؟

الإيرانيون بادروا سريعاً إلى التأكيد: «لا تنفع معنا الضغوط. نحن لسنا كوريا الشمالية». وفي أيّ حال، يقدِّم الأوروبيون والروس والأتراك إلى إيران منافذ كثيرة لمواجهة الضغط الأميركي.

وهذا ما يثير غضبَ ترامب. وليس مستغرَباً التحليل الذي يشير إلى «ارتياح» إدارة ترامب إلى أزمات «السترات الصفر» التي يغرق فيها ماكرون،على الأقل «ارتياح»، والبعض يقول إنه تشجيع أيضاً.

ولكن، في لحظة معيّنة، وفي ذروة الضغوط الدولية عليهم، قد يجد الإيرانيون أنّ الصفقة مع الأميركيين قد أينعت وحان قطافُها. ومنسوبُ «البراغماتية» أو الماكيافيلية عندهم ليس أدنى منه عند ترامب. وقد يلتقي الطرفان ويفاجئان الجميع... ولا سيما بعض المشاركين المتحمّسين في مؤتمرَي وارسو وميونيخ.

البعض يراهن على أنّ تباشير المفاوضات لا بدّ أنها قد بدأت. وانطلاقاً منها يقرأون الكثير من المتغيّرات ويفسّرون الظواهر في سوريا ولبنان والعراق واليمن وسواها، في هذا الاتجاه أو ذاك.

ما هو مرجّح أنّ إيران ستُمنَع من بسط نفوذها بلا ضوابط في العديد من بلدان الشرق الأوسط. وهذا الأمر تريده إسرائيل والعرب حلفاء الولايات المتحدة.

لكنّ الصفقة الآتية بين إيران والولايات المتحدة ستمنحها حدّاً من المكاسب في النهاية. وأما الملف النووي فقد لا يكون أكثر من عنوان يجري استخدامُه لإتمام الصفقات وتمرير المخططات... لا أكثر ولا أقل. المهم فقط أن تطمئنّ إسرائيل، والباقي قابل للأخذ والردّ.